

تقرير كوبا إلى الأمين العام بشأن القرار رقم 157/11 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة

"ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"

هافانا، 8 تموز/يوليو 2003

v

1. الحصار الأمريكي لكوبا: فرضه وتطبيقه وتعزيزه ..... 3
2. تجاوز سياسة الحصار لحدود البلد الذي يمارسها ..... 8

3. الأضرار في مجالات الصحة والغذاء والتعليم والثقافة .....	11
1.3. الصحة	12
2.3. الغذاء	15
3.3. التعليم .....	17
4.3. الثقافة .....	18
4. الأضرار في مجال التصدير والخدمات .....	21
5. الأضرار التي تلحق بالتبادل الأكاديمي والعلمي والثقافي والرياضي بين الشعب الكوبي والشعب الأمريكي .....	25
6. الأضرار التي تلحق بقطاعات أخرى من الاقتصاد الوطني .....	28
استنتاجات	33

## M

على مدى أكثر من أربعين سنة من الزمن، واجه الشعب الكوبي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي سياسة عدائية من أقسى السياسات التي خضع لها أي شعب كان على مدار تاريخ الحضارة البشرية وأكثرها انعداماً للإنسانية وأطولها مدة زمنية.

منذ ذات اللحظة التي انتصرت فيها الثورة، حين حوّل شعب كوبا استمناعه بحقه في حرية تقرير مصيره إلى واقع، مع سحقه لأسس النظام الاستعماري الجديد الذي كانت الولايات المتحدة تقيمه في الجزيرة، فرضت سلطات القوة العظمى في الشمال عقوبات اقتصادية مختلفة على كوبا لغاية معلنة

هي التسبب "بالجوع واليأس والإطاحة بالحكومة"<sup>1</sup>، حسبما أشارت وثيقة رسمية صادرة عن وزارة الخارجية في السادس من نيسان/أبريل 1960.

يصل حتى الآن إلى عشرة عدد الإدارات الأمريكية التي لم تفعل على مدى هذه السنوات الأربع وأربعين غير تعميق وتوسيع النظام المعقد من القوانين والإجراءات التي تشكل مجموعها الحصار المفروض من قبل الحكومة الأمريكية على شعب كوبا.

لقد أنزلت هذه السياسة وتواصل إنزالها أضراراً جسيمة بالرفاهية المادية والنفسية والروحية للشعب الكوبي، عبر فرضها عقبات حادة وشديدة على نموه الاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

يكفي التذكير بأن ستة من بين كل عشرة كوبيين قد تولدوا وعاشوا في ظل نظام العقوبات المذكور، الذي ترافق أيضاً مع اعتداءات عسكرية وحرب بيولوجية وبت إذاعي وتلفزيوني غير مشروع ونشاطات إرهابية ومحاولات لاغتيال قادته الرئيسيين وتشجيع الهجرة غير الشرعية وغيرها من الأعمال العدائية التي شجعتها ومولتها ودعمتها أو سمحت بها عدة إدارات أمريكية.

الهدف الرئيسي من الحصار ليس بهدف آخر غير فرض الاختناق الاقتصادي والاجتماعي على الأمة الكوبية، وذلك بحرمانها من وسائلها الرئيسية للبقاء. تقتقد الموانع والقيود التي يفرضها الحصار على الشعب الكوبي لأي أساس قانوني وأخلاقي ومعنوي. فاستناداً إلى ما ينص عليه الفرع (ج) من المادة الثانية من معاهدة جنيف بشأن الوقاية من جريمة الإبادة والمعاقبة عليها، المبرمة في التاسع من كانون الأول/ديسمبر 1948، فإن الحصار الذي تفرضه الحكومة الأمريكية على كوبا يصنّف كعمل إبادة، وبالتالي فهو يشكل جريمة بحق القانون الدولي.

لقد شددت حكومة الرئيس جورج دبليو بوش الحالية إجراءات وقيود الحصار المفروض على كوبا إلى مستويات لم يسبق لها مثيل. وتندرج تحركاتها على نحو متماسك ضمن السياسة التقليدية لليمين المتطرف الأمريكي والقطاعات الأكثر تطرفاً وعنفاً بين المهاجرين الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة، والرامية لتصديق وجود الأمة الكوبية بحد ذاته. في هذا الإطار يجدر التذكير بأن أطماع الولايات المتحدة الأمريكية ليست جديدة، فمنذ فجر قيام الاتحاد الأمريكي بحد ذاته بدأ القيام بجهود ترمي إلى ضم كوبا عبر الشراء والتنازل، بل وعبر القوات العسكرية، والتي قامت على أساس سياسات مثل "عقيدة مونروي" أو "نظرية الثمرة الناضجة"، كمقدمة نشأت منذ ذلك الوقت البعيد، لما تحول إلى مستند بحد ذاته للنزعة التدخلية وأحادية الجانب اللتين تتميز بهما الولايات المتحدة في الحقبة الراهنة. وهكذا، بعد التدخل الأمريكي عام 1898 بأربع سنوات كان لها أن نشأت جمهورية كوبا، ملطخة بتعديل دستوري يخدم كل غاية عملية، فيحوّل كوبا إلى مستعمرة لجارتها الشمالية، وهو وضع ساد حتى عام 1959، موعد انتصار الثورة الكوبية.

مع تشديده للحصار إنما يردّ رئيس الولايات المتحدة الحالي "الجميل" الحاسم الذي أسدته له المافيا الإرهابية الكوبية-الأمريكية في ميامي -يجدر التذكير بالدور الرئيسي الذي لعبته هذه المافيا في عملية التزوير التي سمحت لجورج دبليو بوش باغتصاب رئاسة البلاد في انتخابات عام 2000- المكونة من سياسيين فاسدين تاجروا حتى عام 1959 بجوع الشعب الكوبي ودمائه، وجلادين وقتلة معروفين أنزلوا الموت بأكثر من عشرين ألف كوبي، وناهيين للخزينة العامة جريمتهم ثابتة ومن كل الحثالة البشرية التي كانت تخدم كقاعدة للدكتاتوريات البانستية والسيطرة الاستعمارية الجديدة التي كانت تمارسها الولايات المتحدة على كوبا، وكذلك من أتباعهم وحلفائهم، ومن كل الذين شجعوا ومولوا وتابعوا تنفيذ أكثر أعمال الإرهاب جرماً بحق الشعب الكوبي خلال هذه السنوات الأربع وأربعين.

لقد مثل عزم حكومة الولايات المتحدة الحالية على فرض إرادتها على العالم كعرف وحيد قابل للتطبيق، ضاربة القانون الدولي عرض الحائط، ومن خلال جونها بشكل عشوائي وغير مشروع إلى التهديد واستخدام القوة لتحقيق ذلك، حافظاً خطيراً للمخططات العدوانية ضد كوبا، بما فيها عبر الطرق العسكرية.

علماً من المافيا الإرهابية من أصل كوبي في ميامي تمام العلم بعجزها عن إخماد دعم الشعب الكوبي الثابت والحازم لثورته، يعلّق رموز وصقور عسكريون داخل الإدارة الجمهورية الرجعية التي تحكم

<sup>1</sup> Foreign Relations of the United States , Cuba, Volume VI, 1958-1960, Department of State, U.S. Government Printing Office, 1991.

الولايات المتحدة، والمرتزة طبعاً المأجورين لكلاهما داخل الجزيرة، آمالهم على الفكرة الشريفة المتمثلة بالتسبب بعدوان عسكري أمريكي على كوبا.

لقد أخذ أولئك الذين يدعون للعدوان سعياً لوقف عملية التحولات الثورية التي شرع بها الشعب الكوبي بشكل سيّد باختلاق حجج كاذبة، واحدة بعد الأخرى، من أجل دفع عجلة مخططاتهم.

وهكذا، بدون أي تبرير، يتم الإبقاء على كوبا ضمن القائمة التي تعدها بطريقة غير مشروعة وزارة الخارجية الأمريكية للبلدان التي تزعم بأنها تشجع أو تحمي الإرهاب في العالم. بل وأكثر من ذلك، كرر بعض موظفي إدارة بوش الاتهام الكاذب المتعلق بقدرة مزعومة عند كوبا على إنتاج أسلحة بيولوجية.

من ناحية أخرى، عاماً بعد عام تفرض الحكومة الأمريكية نفس الحكومة التي أعطت لنفسها الحق في الانتفاص من حرية تقرير مصير أي شعب في العالم عبر ما تسميه "الحروب الوقائية" وتُخضع آلاف الأشخاص لشروط لا إنسانية في قاعدة غوانتانامو البحرية وفي أراضيها القارية، بعيداً عن حماية القانون. عبر الابتزاز والقهر قانوناً يتلاعب بموضوع حقوق الإنسان، وذلك بهدف توفير قاعدة غير شرعية لسياساتها العدائية المتبعة حيال كوبا.

وفي نفس هذا الإطار، كانت اتفاقات الهجرة الموقعة بين كلا البلدين عام 1994 محلاً لهجوم خاص من جانب أعداء أي تطبيع للعلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا. الغاية الرئيسية هي وقف التدفق المنظم الذي تنص عليه تلك الاتفاقات، وكذلك الإجماع على هجرة واسعة غير شرعية من الجزيرة، وذلك انطلاقاً من الظروف الصعبة التي يفرضها الحصار على الشعب الكوبي وحفز الهجرة غير المشروعة التي ينص عليها "قانون الضبط الخاص بالكوبيين" غير العفلائي والقاتل، وهو قانون ينص، على نحو استثنائي وفريد من نوعه في التاريخ، على منح ضمانات وحقوق خاصة، بل والإقامة، للكوبيين الذين يصلون بطريقة غير مشروعة إلى أراضي الولايات المتحدة. يتنافى ذلك مع أعمال تصيد الأشخاص وسوء المعاملة الجسدية والمعنوية والاعتقال والطرده التي تنتظر ملايين المواطنين من بلدان أخرى ممن يصلون بهذه الطريقة إلى أراضي القوة العظمى.

لم يكن رد حكومة الولايات المتحدة على اتخاذ القرار الجمعية العامة لقرارها رقم 11/57، والذي تمتع بتصويت 173 دولة لصالحه لمطالبة الحكومة الأمريكية بوقف سياسة حصارها لكوبا غير تعميق عقوباتها غير المشروعة للجزيرة.

هل يمكن للأسرة الدولية يا ترى أن تسمح ببقاء صفة هذه الحدة لتعددية الأطراف وللقانون الدولي وللمبادئ الأخلاقية والمعنوية التي تسترشد بها العلاقات الدولية بدون رد؟

إن كوبا تنادي بنظام دولي يحكم فيه احترام القانون الدولي على الجميع بشكل متساوي، كصيغة لا مناص منها للتعايش السلمي والعدالة على وجه البسيطة. وبما يحضرها من حق وبوحدة متينة تمخّضت عن معركتها التاريخية من أجل ممارستها الكاملة لسيادتها، ستعرف كوبا كيف تقاوم وتتنصر في وجه محاولات الولايات المتحدة لهزم إرادتها الحديدية بالاستقلال عبر الجوع والأمراض ومختلف أنواع العثرات أمام رفاهيتها وتقديمها الاقتصادي والاجتماعي.

المعلومات المدرجة ضمن هذا التقرير، والتي ليست إلا جزءاً مما يمكن قوله في العلن، تشمل أمثلة ساطعة ومعطيات مفصلة عن الأضرار التي ينزلها الحصار بالشعب الكوبي، مع التركيز على أحدث المستجدات.

## 1. الحصار الأمريكي لكوبا: فرضه وتطبيقه وتعزيزه.

إن أي قراءة لسياسة الحصار يجب أن تتم انطلاقاً من وجهة نظر تاريخية، إذ أنه عبر هذه الطريقة فحسب يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار التحديات الخطيرة التي واجهها الشعب الكوبي على مدار أكثر من قرنين من الزمن. لم يسبق أبداً لأي بلد أن خضع على نحو متواصل ودائم للخطر الذي يمثله بلد مجاور بالغ الجبروت وسعى تاريخياً للسيطرة عليه وضمه إليه. لم يدع التاريخ مجالاً للشك حول النوايا الفعلية لسياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا، وخاصة بعد انتصار الثورة الكوبية في عام 1959.

في جهدها الرامي إلى تدمير النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي شيده الشعب الكوبي مع ثورته – الذي قام وتعزز وتطور بفعل الإرادة السيدة والثابتة للأغلبية الساحقة من أبناء الشعب – تحول تطبيق العقوبات الاقتصادية إلى حجر أساسي ضمن سياسة العداوة والعدوان الأمريكي على كوبا.

تثبت دراسات أولية بأنه يمكن لقيمة الأضرار التي منيت بها كوبا من جراء تطبيق سياسة الإبادة هذه أن تتجاوز الاثنين وسبعين ألف مليون دولار. وهذا الرقم، وهو رقم متحفظ، لا يشمل الأكثر من أربعة وخمسين ألف مليون دولار التي تبلغها قيمة الأضرار المباشرة التي لحقت بأهداف اقتصادية واجتماعية في البلاد بفعل الأعمال التخريبية والعمليات الإرهابية التي يتم حفزها وتنظيمها وتمويلها انطلاقاً من الولايات المتحدة.

إن الزيف المطلق للحجج المتنوعة جداً التي استخدمتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة على مدى أكثر من أربعة عقود من الزمن من أجل محاولة تبرير فرض حرب اقتصادية وسياسية على كوبا، قد تم إثباته في الوثائق الرسمية الأمريكية نفسها، والتي أزيل الطابع السري عنها عام 1991<sup>2</sup>. ففي هذه الوثائق تظهر شهادات وأدلة لا تُدحض بأن هذا العداء قد سبق أي إجراء اتخذته الحكومة الثورية اعتباراً من عام 1959.

لقد بدأت الحرب الاقتصادية على كوبا في موعد يسبق بكثير موعد فرض الحصار رسمياً بموجب أمر تنفيذي وجهه رئيس الولايات المتحدة. وطابعه الذي يتجاوز حدود البلد الصادر عنه، وهو طابع تم إتباعه رسمياً عبر قانون توريسيلي الصادر عام 1992، أنزل الضرر دائماً بالتجارة والعلاقات المالية والاستثمارات ليس بين البلدين فحسب، بل وتجارة كوبا وعلاقاتها المالية والاستثمارية مع بلدان أخرى.

لقد حرم الحصار كوبا على نحو مبالغت وكلي من كل علاقة لها مع الولايات المتحدة، وهي السوق الأقرب إلينا، حيث كان يجري تاريخياً الجزء الأكبر من التجارة الخارجية الكوبية والذي كُنا على ارتباط به من الناحية التكنولوجية.

اضطرت كوبا آنذاك لإعادة توجيه علاقاتها الاقتصادية لتبحث في مناطق بعيدة عن مصادر للتزويد وعن أسواق جديدة لصادراتها. انطوى كل ذلك على نفقات هائلة في النقل والشحن وأعباء كبيرة على الممتلكات المادية والاحتياط، مع ما يعنيه ذلك من تكلفة كبيرة من ناحية تجميد الموارد.

المشكلات التي واجهها الاقتصاد الكوبي بفعل الحصار تضاعفت حين تعرضت كوبا، بعد عملية تفكك نظام التعاون الاقتصادي الاشتراكي والاتحاد السوفييتي نفسه، لانهاية جديد لعلاقاتها مع شركائها التجاريين سابقاً: الاتحاد السوفييتي وبلدان أوروبا الشرقية. اعتبرت الولايات المتحدة آنذاك بأن تلك اللحظة هي اللحظة المنتظرة لتوجيه الضربة القاضية للثورة الكوبية.

وهكذا، تم في عام 1992 إقرار قانون توريسيلي، الذي قطع على نحو فجائي تجارة الأدوية والمواد الغذائية التي كانت كوبا تقيمها مع شركات أمريكية فرعية تقيم خارج الأراضي الأمريكية، ووضع قيوداً سافرة على الملاحة البحرية من وإلى كوبا.

غير أنه انطلاقاً من عدم رضاها بعد بسبب عدم تمكنها من تحقيق انهيار النظام الاقتصادي والسياسي للبلاد، تم في عام 1996 إقرار قانون هيلمز-جيرتون. منح هذا الأخير صفةقائدون لجميع قيود الحصار وحاول منع الاستثمار الأجنبي في كوبا، وذلك في ذات الوقت الذي أعطى صفة قانونية لأعمال التحريض، التي تمولها وتقودها حكومة الولايات المتحدة كنهج لإخماد الإرادة الاستقلالية عن الشعب الكوبي.

تم استكمال هذا الإطار التشريعي، الذي وسّع نطاق فعله ليشمل كل الأسرة الدولية، بمراسيم وإجراءات لاحقة من أجل تشديد الحصار.

إن قلة الاحترام المعلنة لأعراف القانون الدولي من قبل حكومة الولايات المتحدة لم تنته بإصدار قانون هيلمز-جيرتون عام 1996. ففي انتهاك صريح لتشريع الولايات المتحدة والتزاماتها في مجال الملكية الفكرية وللاتفاقية الخاصة بجوانب من حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة تم إقرار الباب 211 من "قانون حافلة تخصيصات الموازنة" لعام 1999. فاستناداً إلى الباب 211 تجري محاولة انتزاع ماركة الروم الكوبي "هافانا كلوب (Havana Club) من أصحابها الشرعيين، بهدف منح حق تسويق المنتج في الولايات المتحدة ومن ثم في بلدان أخرى لمُدّعين خالعي العذار وغير شرعيين.

<sup>2</sup> المصدر السابق.

وكما تم الكشف في التقرير التي قدمته كوبا في العام الماضي، والمدرج في الوثيقة أ/264/57، فإن وصول إدارة الرئيس جورج دبليو بوش عبر التزوير إلى السلطة في الولايات المتحدة قد فرض تشديداً في اللهجة المعادية لكوبا ودعماً أكبر للمنظمات المتطرفة والإرهابية من أصل كوبي في ولاية فلوريدا، التي يدين لها انتخابياً سيّد البيت الأبيض الحالي. وقد حقّر ارتباطه بهذه المجموعات، التي هي معروفة تحركاتها الإرهابية والمؤيدة للإلحاق، تشديد سياسة الحصار ضد الشعب الكوبي.

إذا ما كانت العقوبات والقيود والاقتصادية قد تراكمت على مدى أكثر من أربعة عقود من الزمن مع مبادرات ترمي لتشكيل وتمويل وقيادة أعمال التحريض الداخلي في الجزيرة، فإن الإدارة الحالية هي الإدارة التي رفعت دعمها العلني لتعطيل النظام الدستوري الكوبي إلى مستويات غير معهودة. وعلى هذا النحو تم الأخذ باستخدام مكتب رعاية مصالح الولايات المتحدة في هافانا من أجل توفير الوسائل والتمويل لمجموعات مرتزقة تدفع لها القوة العظمى وتعمل بخدماتها وتوجيه التعليمات لهذه المجموعات، لكي تمارس نشاطاتها التحريضية والداعية للإلحاق في كوبا، وذلك في انتهاك صريح وتحدي للنظام الدستوري الكوبي ولاتفاقية جنيف الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية.

يضاف إلى ما سبق قرار الرئيس جورج دبليو بوش تعيين وترقية موظفين ذوي مواقف معروفة بعداؤها لكوبا لشغل مناصب رئيسية في حكومة الولايات المتحدة. ولهجة الرئيس بوش وهؤلاء الموظفين التهديدية دائماً تجاه كوبا هي دليل واضح على المخاطر التي يواجهها الشعب الكوبي. وقد أوضح بعضهم بأن العدوان العسكري على كوبا ليس مستبعداً بشكل نهائي.

إن الغاية من زيادة التصعيد الإعلامي المعادي لكوبا وانتهاك الولايات المتحدة للاتفاقات الثنائية في مجال الهجرة، والتي تشمل من بين جوانبها الخطيرة تقليصاً حاداً في عدد التأشيرات الممنوحة، سواء للمهاجرين أو للزائرين بصفة مؤقتة من بلدنا، هي التسبب بأزمة هجرة توفّر ذريعة للتدخل في كوبا.

في السادس والعشرين من آذار/مارس الماضي أعلن وزير الخارجية، كولين باول، عن منح أرصدة فدرالية كبيرة لدعم البث الإذاعي والتلفزيوني غير المشروع ضد كوبا، الأمر الذي يتناقض مع النظم الموضوعية من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (UIT). إن الغاية من انتهاك مجالنا الإذاعي الإلكتروني، عبر توجيه أكثر من 2200 ساعة من البث أسبوعياً إلى كوبا، هي حفز التحريض الداخلي ومخططات التخريب والهجرة غير المشروعة ونشر أغرب الأكاذيب والافتراءات ضد بلدنا.

وكجزء من الالتزامات المقطوعة من قبل إدارة بوش مع المافيا الكوبية-الأمريكية في ميامي، وفي تصعيد واضح لعدوان الإذاعي الإلكتروني، في العشرين من أيار/مايو الماضي بثت المحطة الإذاعية التي أقامتها وتديرها الحكومة الأمريكية بهدف تشجيع التحريض في كوبا، ويطلق عليها على نحو غادر ومهين اسم "خوسيه مارتية"، بأربع ترددات جديدة. تسبب هذا العدوان بالتشويش على البث الإذاعي الكوبي.

وفي ساعات العصر من اليوم نفسه، خرجت الشارة التلفزيونية التي تبثها الخدمات الدعائية الرسمية الأمريكية لغايات مماثلة تجاه كوبا على الهواء بين السادسة والعاشرة ليلاً، وقد تم ذلك انطلاقاً من طائرة تابعة للقوات المسلحة الأمريكية، وباستخدام قنوات وأنظمة مخصصة بشكل قانوني لمحطات تلفزيونية كوبية ومسجلة كما يجب لدى الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (UIT)، مما ألحق أضراراً سافرة بالخدمات التلفزيونية الكوبية، وخصوصاً منها البرامج التعليمية والثقافية.

في موعد سابق، في الرابع والعشرين من آذار/مارس، كان مكتب الإشراف على الممتلكات الأجنبية (OFAC)، وهو أحد مكاتب الحكومة الأمريكية التي تراقب تنفيذ الحصار، قد أصدر نظاماً جديدة تشدّد هذه السياسة. تم عبر ذلك الحدّ الأكبر بعد من سفر الأمريكيين إلى كوبا وألغيت كلياً التصريحات التي كانت تُمنح لرحلات التبادل التعليمي فيما بين الشعبين. بالإضافة لذلك، وبما ينسجم مع هذا التصعيد العدواني، ارتفعت التسهيلات لأولئك الذين يسعون لزيارة بلدنا من أجل تمويل الشراذم المرتزقة التي تتآمر من أجل قلب النظام الدستوري الكوبي.

تضاف هذه النظم إلى تشديد العقوبات على المواطنين الأمريكيين الذين يسافرون إلى كوبا. إحدى الحالات الأشهر إعلامياً هي حالة السيدة جوان سلوت، وهي عاملة متقاعدّة من قطاع الصحة توجّهت قبل سنتين إلى كوبا لقضاء ثمانية أيام. ماذا كانت عليه الجريمة الكبرى التي اقترفتها هذه السيدة البالغة من العمر 74 سنة؟ الذهاب في رحلة إلى كوبا والتجوال في جزء من الجزيرة على

دراجة هوائية. نتيجة لهذا "الانتهاك بالغ الخطورة" لنظم الحصار، فُرضت عليها غرامة قدرها 8500 دولار.

من ناحية أخرى، كيف يمكن تفسير عدم تمكن أكثر من عشرة مرضى أمريكيين خلال عام 2002 ممن طلبوا السفر إلى كوبا من أجل تلقي خدمات العلاج عبر الأوزون في مؤسسة كوبا ذات شهرة علمية واسعة من زيارة بلدنا والاستفادة من هذا العلاج نتيجة سياسة الحصار؟ هل لهذه السياسة أي معنى يا ترى؟

يجدر التنكير في الختام أن كوبا هي البلد الوحيد المحرّم على المواطنين الأمريكيين بموجب القانون. أما مبيعات المواد الغذائية لكوبا، التي لم يتم السماح بها إلا مؤخراً، فهي تخضع لإجراءات وأعراف معقدة تعرقل بشكل هائل تنفيذها<sup>3</sup>. يجب على الشركات الأمريكية أن تقوم بإجراءات بيروقراطية بالغة التعقيد من أجل الحصول على ترخيص يسمح لها ببيع منتجاتها لكوبا. كما أن على بلدنا أن يدفع ثمن مشترياته نقداً؛ بدون إمكانية للحصول على قروض مالية، ولا حتى من القطاع الخاص، عبر مصارف تقع في بلدان أخرى؛ وبعملات أخرى، بما تنطوي عليه من خسائر في عمليات الصرف. نقل المنتجات التي يتم شراؤها في نهاية الأمر يجب أن يتم بواسطة بواخر أمريكية أو تابعة لبلدان أخرى بعد حصولها على ترخيص لذلك. ليس بوسع كوبا استخدام أسطولها البحري في هذه العمليات التجارية، مما يتسبب بأضرار جسيمة.

يضاف إلى ذلك أن بلدنا لا يستطيع إجراء أي نوع من البيع لرجال أعمال أمريكيين من ذوي الاهتمام بشراء منتجات كوبية، وعليه فإنها تُستبعد إمكانية توفير مصادر دخول تسمح بتوسيع العمليات التجارية.

وفي الختام، لا يمكن تصوّر التجارة بين بلدين ذوي سيادة بدون أن يوجد بينهما نظام طبيعي من العلاقات التجارية المتبادلة يسمح بالتفاوض والتدفق المالي المنتظم والنقل الجوي والبحري، والاستفادة من صيغ معتادة تدعم التجارة الخارجية والوصول الذي لا بد منه للقروض.

اعتماداً منها على وسائل اتصالاتها القوية تحاول حكومة الولايات المتحدة أن تقرض على الرأي العام المحلي والأجنبي صورة شيطانية عن النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي اختاره شعب كوبا بمحض إرادة الأغلبية الساحقة من أبنائه. غير أنها تقرض الصمت في ذات الوقت على رفض الأسرة الدولية لسياسة الحصار المبيدة التي عانتها عدة أجيال من الكوبيين.

من ناحية أخرى، هذه الحكومة تتجاهل وتسعى لإخفاء القرارات التي تقرها الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في كل سنة منذ عام 1992 رفضاً للحصار، والتي حققت في العام الماضي عدداً من الأصوات لم يسبق له مثيل في هذه الهيئة ذات المشاركة العالمية.

بعيداً عن تلبية مطلب الأسرة الدولية وعدد متزايد من القطاعات من المجتمع الأمريكي نفسه، بما فيه مشرّعون جمهوريون وديمقراطيون من كلا مجلسي الكونغرس، بإجراء تغيير في السياسة تجاه كوبا، لم تشدد الإدارة الحالية خطابها وجعلته أكثر مواجهة فحسب، بل أنها واصلت وتواصلت زيادة الإجراءات والتحركات الرامية لتصعيد أكبر للحصار على الشعب الكوبي.

غير أنه يرتفع يوماً بعد يوم عدد الأصوات التي تنضم إلى رفض سياسة الحصار على كوبا. الزيارة التي قام بها 13 عضواً في الكونغرس الأمريكي لبلدنا في الفصل الأول من عام 2003 وعرضت مبادرات في الكونغرس تدعو إلى رفع نظام العقوبات بشكلان مثلاً ملموساً على الرفض المتزايد من جانب قطاعات هامة من المجتمع الأمريكي لسياسة حكومتها الحالية تجاه كوبا.

إن التطبيق المستديم لهذه السياسة العدوانية من قبل حكومة الولايات المتحدة والعداء المتزايد الذي تمارسه الإدارة الحالية تجاه الشعب الكوبي، هما دليلين لا يُدحضان على استخفاف السلطات الرئيسية للقوة العظمى المطلق بالقانون الدولي وبالغايات والمبادئ المدرجة في ميثاق الأمم المتحدة.

في لحظات تحقيق بالعالم تهديدات بالحرب وتحاول فيها القوة العظمى الأكثر جبروتاً في التاريخ فرض نظام استبدادي نازي-فاشي على مستوى عالمي، سيواصل الشعب الكوبي الكشف عن سياسة

<sup>3</sup> راجع تقرير الأمين العام "ضرورة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، أ/264/57، 26 تموز/يوليو 2002.

الحصار المبيدة، وسيدافع بذات العزم والتصميم عن الإجازات والمكتسبات المحرزة في عملية تحولاته الثورية العميقة.

## 2. تجاوز سياسة الحصار لحدود البلد الذي يمارسها.

يحتاج الأمر لسرد مقتضب للتشريعات الرئيسية التي يستند إليها تطبيق سياسة الحصار خارج حدود أراضي البلد الذي يمارسها من أجل إدراك انعدام أخلاقية وعدم شرعية رسالة الولايات المتحدة عندما تصف الحصار بأنه مسألة ثنائية بين البلدين.

في عام 1992، وكمحصلة للنزعة الانتصارية التي طغت في الولايات المتحدة على أثر انتصارها الاستراتيجي في ما تسمى الحرب الباردة، ساد في الأوساط الإمبريالية لهذا البلد الاعتقاد بأن لحظة تدمير الثورة الكوبية قد حلت. ولهذه الغاية تم إقرار ما يسمى "قانون من أجل الديمقراطية الكوبية"، المعروف باسم "قانون توريسيلي".

في السنة التي تم فيها توقيع قانون توريسيلي كانت كوبا تشتري عبر شركات فرعية أجنبية أو تابعة لشركات أمريكية منتجات حيوية كالأدوية والمواد الغذائية. وصل حجم التبادل مع شركات فرعية في عام 1991 إلى ما قيمته 718 مليون دولار، 91% منها من المواد الغذائية والأدوية. تم القضاء على هذه التجارية على نحو فجائي وحاد نتيجة القانون المذكور.

استناداً إلى التشريع المذكور تم منع أي باخرة، أيا كانت جنسيتها أو العلم الذي ترفعه، من دخول المرفئ الأمريكية في حال دخولها مرفئ كوبي أو نقلها سلعاً لحساب كوبا أو على حسابها، وتهديدها بإدراجها ضمن "القائمة السوداء"، وذلك في انتهاك صريح للأعراف الأساسية لحرية التجارة والملاحة التي ينص عليها القانون الدولي والمعاهدات الدولية وقرارات الأمم المتحدة في هذا المجال.

وكما لو أن ازدراء القانون الدولي وانتهاكه ليس كافياً، اتخذت الولايات المتحدة في عام 1996 ما يسمى "قانون هيلمز-بيرتون" الرامي ليس فقط لمنع تجارة كوبا مع بقية العالم، وإنما كذلك إلى كبح عملية الاستثمار الأجنبي الشاب على شكل رؤوس أموال وتكنولوجيات وأسواق.

عبر هذا القانون تعطي الولايات المتحدة لنفسها الحق باتخاذ القرار، رسمياً وعلناً، بشأن القضايا التي يفترض أنها جزءاً من سيادة بلدان أخرى.

إضافة لذلك، يوعز القانون المذكور لوزير الخارجية طرد موظفي وإداريي الشركات التي تنتهك الحصار الصارم على كوبا من الولايات المتحدة عبر منع دخولهم إلى الأراضي الأمريكية وإجبار الوزير على إعداد قائمة أشخاص "قابلين للطرد".

إذا ما كان القانونين قد شددوا وفاقما هذا الانتهاك غير المقبول للقانون الدولي، عبر إعطائه طابعاً برلمانياً وصفة عقوبة رئاسية، فإن القرارات التي سبقتها وتطبيقها العملي انطوت دائماً على اعتداءات على سيادة بلدان أخرى.

لقد طبقت حكومة الولايات المتحدة قانونها على نحو يتجاوز حدود أراضيها، مستخفة بالاهتمام المشروع لبلدان أخرى بالاستثمار وبتطوير علاقات اقتصادية وتجارية طبيعية مع كوبا. فقد شنت عملية ملاحقة لكل شركة تقيم، أو بكل بساطة تنوي إقامة علاقات اقتصادية أو تجارية أو علمية-تقنية مع كوبا ولموظفي هذه الشركات.

ليس هناك من قطاع اقتصادي واحد من الاقتصاد الكوبي لم يتضرر من آثار هذه السياسة المتجاوزة لحدود البلد الذي يمارسها. من بين الـ 685 مليون دولار من الأضرار التي لحقت بالتجارة الخارجية الكوبية في عام 2002، نتيجة الحصار، هناك 178.2 مليون دولار، أي ما نسبته 26%، هي نتيجة مباشرة للفعل المتجاوز للحدود لهذا الحصار.

هناك ما يكفي من الأمثلة التي تثبت استمرار هذه السياسة، التي لا تعرف استثناءات، ولا حتى بين أقرب الحلفاء للولايات المتحدة. بعضها هو ما يلي:

- كجزء من الإجراءات المعتادة للعمليات المصرفية للتحويل القنصلي، حاولت سفارة كوبا لدى المملكة المتحدة أن تقبض في مصرف "سيتيبانك أن إيه" (Citibank N.A.) صكاً بقيمة 30 ألف جنيه إسترليني، صادر عن وكالة "فيرست شويس هوليديز" (First Choice Hollidays)، كبديل مبيعات لبطاقات سياحية. منذ سنوات عدة والوكالة المذكورة تقوم بشراء تلك البطاقات وطالما سددت

من خلال صكوك صادرة عن مصرف "سيتيانك"، وكانت الهيئة الكوبية تقبضها بدون أي نوع من الصعوبات.

غير أنه في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2002 تمت إعادة الصك. ادّعى مصرف "سيتيانك" استحالة صرفه بسبب عقوبات الولايات المتحدة على كوبا. تملكته الدهشة من وكالة السفر من موقف البنك وسارعت إلى إصدار صك آخر من بنك بريطاني آخر، والذي تم قبضه بدون صعوبات.

"سيتيانك أن إيه"، في لندن، هو فرع لبنك أمريكي، وحسبما ادّعى مصرف "سيتيانك" خطأً، فإن هذا العمل هو نتيجة مباشرة لحصار الولايات المتحدة على كوبا، والذي يمتد ليشمل فروعاً أو بنوكاً في الخارج.

- في شهر شباط/فبراير 2003 قررت شركة "آي تي أس كاليب بريث" (ITS Caleb Brett) البريطانية، التي كانت قد قدمت خدماتها على مدى 25 سنة للشركة الكوبية لخدمات الإشراف ش.م.، المعروفة اختصاراً باسم "كوباكونترول" (CUBACONTROL S.A.) إلغاء كل علاقة لها مع كوبا، احتكاماً منها "لنظم الإشراف على الممتلكات الكوبية" الصادرة عن وزارة الخزانة الأمريكية.

وجّهت شركة "آي تي أس كاليب بريث" تعليمات لكل مكاتبها المحلية في العالم بعدم تلبية طلبات كوبا ولا تقديم خدماتها لأي طلب توجهه الجزيرة أو هو قادم منها. أمام هذا الوضع قامت الشركة الكوبية باستبدال خدماتها بخدمات شركات أخرى للإشراف.

- في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2002 وجدت شركة الطيران الكوبية "أيروكاريبينان" (Aerocaribbean) نفسها مضطرة لأن تسحب من سوقها طائرة من طراز بوينغ 737، مستأجرة من شركة "سكايسيرفيس" (Skyservice) التشيلية ونقلها إلى تشيلي، وهي المكان المسجل فيه. تعود هذه العجلة في سحبها إلى أن الشركة المذكورة قد ألغت العقد نتيجة ضغط الحكومة الأمريكية. لقد تم التحقق من ذلك عبر البلاغ الذي أرسلته شركة "بوينغ"، والذي تعبّر فيه بأنه نتيجة قرارات متخذة من قبل الحكومة الأمريكية تجد نفسها عاجزة عن تزويد شركة "سكايسيرفيس" بمنتجات وخدمات وأي نوع من وسائل الدعم بسبب رحلاتها الفنية (charter) إلى كوبا. ولهذا السبب، وبالإضافة لأضرار أخرى، خسرت الشركة الكوبية نحو مليون دولار بصفة نكث بعقود موقعة مع أطراف ثالثة وإلغاء مفاوضات كانت ترمي لتسيير رحلات فنية.

- في تطبيق لسياسة الحصار على كوبا يتجاوز صراحة حدود البلد الذي يمارسها، تفتح وزارة الخزانة الأمريكية، وعلى نحو تعسفي، قائمة خاصة بكوبا "لمواطنين معينين خصيصاً". تندرج ضمنها شركة "كيوي إنترناشونال" (Kyoei International) اليابانية التي لها علاقات واسعة مع كوبا. هذه الخطوة، التي تستهدف غاية واضحة هي إخافة شركات أخرى، كانت نتيجتها عدم موافقة شركتي "تويوتا" و"مينسوبيتشي" على عروض مباشرة من كوبا لكي لا تواجهها ذات ما واجهته شركة "كيوي" وعدم إلحاق الأذى بعلاقاتها بالسوق الأمريكي.

- في بدايات شهر شباط/فبراير 2003 نُشر نبأ في "فايربليه ديلي نيوز" (Fairplay Daily News)، في شبكة إنترنت، مفاده أن "سيريز تيرمينالز" (Ceres Terminals, Inc.)، وهي شركة أمريكية تدير عمليات في محطة الحاويات "فايرفيو كاف" (Fairview Cove)، في هاليفاكس، كندا، قد رفضت تقييم تكلفة تفريغ البخرة الإيطالية "كوستاس" (Costas)، بسبب ارتياد هذه البخرة إلى مرفأ هافانا. وحسبما طرحوه، فإن هذا العمل يستجيب إلى نصائح محاميهم، إذ أنهم خشوا وقوع مشكلات محتملة مع واشنطن بسبب وجود حاويات تم تحميلها في مرفأ هافانا.

- في بدايات 2003 فشلت المفاوضات الرامية لشراء أوعية فارغة لتعليب العصير للأطفال الكوبيين بسبب خوف المزودّ الأجنبي من التعرض لعقوبات بموجب قانون هيلمز بيرتون. أدى البحث عن مزودّ آخر إلى تأخر كبير في التعاقد ثم شراء المنتج لاحقاً، بما ينطوي عليه ذلك من ضرر يلحق بالصناعة الكوبية.

- في الثالث والعشرين من آذار/مارس تم شحن حاوية من هافانا تحتوي على 1894 صندوقاً من العصير ماركة "تروبيكال أيلاند" (Tropical Island)، الذي تنتجه شركة "ريو زازا" (Rio Zaza) الكوبية، لصالح شركة "أشو-4" (ASHU-4) اليابانية، وذلك في رحلة كان يفترض أن يتم خلالها استراحة في مرفأ وسيط.

بقرار اتخذته أخصائي في شركة الشحن من أجل توفير خمسة أيام من الرحلة تم إجراء استراحة في أحد مرافئ لوس أنجلوس، الولايات المتحدة، الأمر الذي أدى إلى مصادرة الحاوية نتيجة ضغوط السلطات الفدرالية الأمريكية، بحجة القيود التي ينص عليها الحصار. يشكل هذا العمل دليلاً على أي مدى غير عقلاني وتافه يمكن أن تصل إليه سياسة الحصار.

إن الولايات المتحدة، التي تعلن نفسها بطلّة حرية التجارة في العالم، هي نفسها التي تسعى، كشرط لا بدّ منه "sine qua non"، أن يشارك العالم في محاصرة كوبا، بما ينتهك الأعراف الأساسية لحرية التجارة.

### 3. الأضرار في مجالات الصحة والغذاء والتعليم والثقافة.

على مدى أكثر من أربعين سنة، ومنذ ذات اللحظة التي بدأ فيها تطبيق سياسة الحصار القاتلة، شكل النظام الوطني للصحة والتعليم وممارسة الشعب الكوبي لحقه بالغذاء أهدافاً ذات أولوية بالنسبة للاعتداءات الأمريكية. لم ينجُ من هذه الهجمات التطور الثقافي للمواطنين، وهو قطاع تم احترامه بشكل عام حتى في أكثر النزاعات همجية في تاريخ الحضارة الإنسانية، نظراً لقيمتها كتراث بالنسبة لكل شعب وبالنسبة للبشرية.

الأعمال الرامية إلى توفير الظروف الملائمة للتسبب بالجوع والأمراض، وبذلك تصديع الدعم الشعبي للثورة الكوبية، اندرجت باستمرار ضمن المخططات والبرامج الملموسة للحرب القذرة على كوبا.

#### 1.3. الصحة.

إنه معروف على نحو واسع الجهد المبذول والبرامج المنقذة في كوبا في سبيل التمتع بنظام صحي مجاني وذي تغطية شاملة وحديث وفاعل يوقر لمواطنيها مستوى رفيعاً من الحماية وأملاً طويلاً في الحياة. بالرغم من الصعوبات في الجانب الاقتصادي، تمت المحافظة على عناية ذات أولوية بهذا القطاع، بما في ذلك تطوير نظام رعاية يغطي كل أنحاء البلاد، والذي مكّن من تحقيق إنجازات هامة في هذا المجال والمحافظة على هذه الإنجازات.

غير أن الخدمات الصحية الكوبية طالما هددتها سياسة الحصار الأمريكية. فالقيود المفروضة على شراء المؤن والتكنولوجيات الطبية أمريكية الصنع من أجل استعمالها في النظام الوطني للصحة والأضرار التي يعينها ذلك بالنسبة للرعاية الصحية ومنع الوصول إلى المعلومات العلمية الطبية المتقدمة أنزلت جميعها أضراراً جسيمة بخدمات الصحة العامة الكوبية.

بسبب عدم تمكن الأطباء الكوبيين من شراء الأدوية أو المعدات اللازمة وجدوا من المستحيل عليهم، في بعض الأحيان، إنقاذ روح بشرية أو تخفيف ألم ما، بما يترتب على ذلك من ضرر جسدي أو نفسي يلحق بالمرضى وذويهم ومهنيي الطب أنفسهم.

فيما يلي بعض الحالات التي وقعت في موعد حديث العهد وتعكس هذه النتائج:

- أحد الأمثلة الراهنة هو على صلة بالتهاب الكبد غير التقليدي (SARS). لم يتمكن معهد الطب المداري "بيدرو كوريه" من الحصول على حقبة عدّة شركة "فيترو جين" (VITRO GEN) للكشف عن الفيروس التاجي المسبّب لهذا المرض. وبالتالي، اضطر الأمل لاقْتناء وسائل تشخيص أخرى من خلال أطراف أخرى، بأسعار أعلى بكثير.

- الشركات المنتجة للمعدات والمفعلات للتشخيص هي في 70% من الحالات شركات أمريكية. كمحصلة لذلك فإن المستلزمات الضرورية لعمل المختبرات العلاجية يجب استيرادها من السوق الأوروبي، بتكلفة أعلى بكثير. لمجرد ذكر مثال، لا تسمح شركات "بيكمان-كولتر" (Beckman-Coulter) و"ديد-بيهرينغ" (Dade-Behring) و"أبوت" (Abbot) و"باير" (Bayer) ببيع تكنولوجياتها لكوبا، وبعضها هو فريد من نوعه في العالم.

- أدت الأضرار التي تلحق بتوفر الأدوية والمواد القابلة للاستهلاك وقطع الغيار للمعدات، وخاصة منها تلك المخصصة للعناية بمرضى في خدمات الطوارئ والوحدات العلاجية والوحدات الجراحية وغيرها من الخدمات، سواء كان للبالغين أو للأطفال، إلى جعل الظروف التي يقوم بها الطاقم الطبي بعمله في العناية بالغة الصعوبة.

إنما هو الجهد والتفاني في العمل والكفاءة العلمية عند الطاقم الصحي الكوبي وحده ما يمكن من المحافظة بل ومن تحسين الكثير من مؤشرات العناية بالمرضى.

- العناية بالطفل المصاب بالسرطان هي أحد المجالات المتضررة من إجراءات الحصار على أكبر نحو من الحسنة.

□ لقد لحق ضرر بالغ بشراء العقاقير السامة للخلايا والأدوية الهامة من أجل بقاء هؤلاء الأطفال بسبب شراء الشركات الأمريكية العابرة للحدود للمختبرات الصيدلانية التي كان لها عقود مع كوبا.

□ اشترت شركة "فاريا ميديكال سيستيمز" (Varian Medical Systems) تجارة معدات العلاج عبر الإشعاع داخل جسم المريض (brachytherapy) الخاصة بشركة "أم دي أس نورديونز" (MDS Nordion's) التي كانت تزود كوبا بهذه المعدات. ولهذا السبب، وجد نظام الصحة العامة الكوبي أنه يستحيل عليه اقتناء مصادر النظائر المشعة أي آر-192 (Ir-192) التي يتم تطبيق الإشعاعات بها في معالجات إزالة الأورام السرطانية.

- كما تضرر أيضاً البرنامج الصحي الذي تم وضعه للعناية بالأطفال الذين يحتاجون لزراعة أعضاء، وذلك لعدم التمكن من شراء التكنولوجيا الملائمة لذلك. الكفاح من أجل حياة الأطفال الذين يحتاجون لإجراء هذه العمليات الجراحية الخطيرة احتاج في مرات كثيرة لنقلهم إلى بلدان أخرى، بما يعنيه ذلك من تكلفة مالية باهظة، بالإضافة لما يتسبب به من إزعاج لذويهم.

- إن جودة العناية الطبية بالأطفال المعاقين هي جودة محدودة بسبب الافتقار لأدوية مثل الأدوية قشرانية الفعل، المضادات الحيوية من الجيل الثالث، مضادات التأكسد وأكياس التبول للأطفال، التي تباع بسعر أدنى في السوق الأمريكي، وهو سوق لا تستطيع كوبا الوصول إليه عملياً.

- القيود في المجال العلمي الوبائي تصل حتى إلى التعاون بين مؤسسات علمية أمريكية وكوبا. على سبيل المثال، في موعد حديث العهد تم رفض مشروع لدراسة الفيروس الدوراني، الذي كان يفترض أن تموله مراكز علمية أمريكية. يتسبب الفيروس الدوراني بمرض خطير عند الأطفال، من أنواع الإسهال، يؤدي إلى موت كثيرين من الأطفال، وخاصة في بلدان العالم الثالث.

كان من شأن هذه الدراسة أن تسمح بمعرفة حجم دوران الفيروس الدوراني في كوبا، وهو عنصر أساسي للحصول على حقنة في المستقبل ضد هذا الفيروس، والتي يمكن أن يكون لها أثراً كبيراً في الوقاية من موت الأطفال بسبب الإسهال على المستوى العالمي.

- رئيس قسم الأمن البيولوجي في معهد الطب المداري "بيدرو كوريه"، الدكتور روبيرتو فيرنانديز، طلب من شركة أمريكية هامة دليلاً للأمن البيولوجي لصالح هذه المؤسسة، وهو أمر يشكل ممارسة معتادة بين المراكز العلمية في كل العالم من أجل الحصول على معلومات جديدة عن العروض في السوق العالمي. لم يتلق الدكتور فيرنانديز إلا رسالة فاكس من الشركة المذكورة تذكر له استحالة إرسال الدليل له نظراً للقيود التي تضعها وزارة الخارجية الأمريكية.

- مجال آخر يؤثر بشكل مباشر على صحة المواطنين هو التزويد بالمياه من أجل الاستهلاك البشري وتلقيتها بالكلور. لم يتم العثور حتى هذه اللحظة على مزودين بقطع غيار لمعدات تنقية المياه بالكلور من صنع شركتي "والاس أند تييرنان" (Wallace & Tiernan) و"كابيتول" (Capitol). ونظراً لاستحالة اقتنائها من المزودين بها مباشرة، تم التعرف على باعة محتملين في بلدان أخرى تزيد قيمة عرضهم عما يمكن أن تبلغ كلفتها في الولايات المتحدة بستين ألف دولار.

- لا تسلم من التطبيق الإجرامي لسياسة الحصار على كوبا نشاطات المنظمات الأمريكية غير الحكومية. هذا هو حال المنظمة غير الحكومية "ديسارم إدوكيشين فوند" (Disarm Education Fund)، التي منعت من إرسال تبرع من الأدوية إلى كوبا ما لم يُسحب من الشحنة مضادين حيويين، من بين الوظائف التي يستخدمان لها يأتي معالجة المرضى المصابين بحمى الجمرية الخبيثة: "سيبرو" (CIPRO) و"دوكسيسيكلين" (DOXYCYCLIN). شهرت السلطات الأمريكية حججاً تتعلق بالأمن القومي من أجل اتخاذها هذا القرار.

- بتاريخ العاشر من نيسان/أبريل 2003 أبلغت وزارة التجارة الأمريكية عن قرارها النهائي برفض منح إجازة تصدير لـ "USA/Cuba InfoMed"، وهي منظمة إنسانية غير حكومية مقرها

كاليفورنيا، كانت تنوي أن تتبرع، كما في مناسبات سابقة بهـ 423 جهاز كمبيوتر لمؤسسات صحية في كوبا، وكان سيتم تركيبها في مستشفيات ومجمّعات صحية كوبية من أجل دعم برنامج التشخيص والمعلومات الطبية.

في هذه المرة كانت أجهزة الكمبيوتر سُرسل إلى معهد طب الكلى والشبكة الوطنية للعناية بالأمراض الكلوية في سبيل المساعدة على القيام بدراسة وبائية هدفها الوقاية من الأمراض الكلوية المزمنة. كما كان سيستفيد منها مركز الأمراض القلبية في مستشفى الأطفال "وليام سولير"، والشبكة الوطنية للأمراض القلبية عند الأطفال والمدرسة الأمريكية اللاتينية للعلوم الطبية، حيث يدرس أكثر من سبعة آلاف شاب أبناء عائلات فقيرة من أمريكا اللاتينية والكاريبية والولايات المتحدة وأفريقيا.

أجهزة الكمبيوتر هذه مشابهة لأجهزة أخرى تم التبرع بها سابقاً وهي ذات قدرة على المعاملة مساوية لقدرة أجهزة يمكن اقتناؤها في أي محل للبيع بالمفرق في الولايات المتحدة. وحسبما تذرّعت رسالة رفض منح الإجازة فإن "وزارات التجارة والخارجية والدفاع الأمريكية قد توصلت إلى الاستنتاج بأن من شأن هذا التصدير أن يلحق الأذى بمصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة. لقد نظرت حكومة الولايات المتحدة في رسالة طعنكم... وتُبقي على قرارها رفض هذا الطلب بسبب المستويات العالية من قدرة أجهزة الكمبيوتر المطلوبة على المعاملة وخطر تحويل مسارها إلى استخدامات ومستخدمين غير مأذونين".

### 2.3 الغذاء.

أحد الأهداف ذات الأولوية في حرب حكومة الولايات المتحدة الاقتصادية على كوبا هو القطاع الغذائي . إن توليد شروط تؤدي إلى الجوع واليأس هو أمر يصنفه القانون الدولي على أنه جريمة إبادة وانتهاك لحق الشعب الكوبي بالغذاء.

تلحق إجراءات الحصار الأذى بالواردات من المنتجات الغذائية المخصصة للمواطنين الكوبيين، سواء كان لاستهلاك العائلات المباشر أو للاستهلاك الاجتماعي في مدارس ومأوي عجزة ومستشفيات وحضانات أطفال، ولها أثر مباشر على المستوى الغذائي للمواطنين، وبالتالي على صحتهم.

القيود التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة على تصدير المنتجات الغذائية إلى ذلك البلد تسبب بخسائر لكوبا بقيمة 114 مليون دولار في عام 2002.

إن القيام بالعمليات التجارية باتجاه واحد يحول أيضاً دون الاستخدام العقلاني والفاعل للنقل، إذ يتعين على البواخر أن تعود فارغة. بل وأن هذا يحدث أيضاً حين تكون الوجهة التالية للباخرة وجهة أخرى غير الولايات المتحدة.

أحد الأمثلة على ذلك هو الشحنات الفلت التي من شأنها أن تعني توفيراً يبلغ نحو 36% من تكاليف النقل . في الوقت الراهن يتم إنفاق ما يصل إلى نحو 15.50 دولاراً مقابل الطن المتري الواحد كبديل شحن، في حين يمكن تقليص هذه التكلفة إلى نحو 10.00 دولارات لو كان بإمكان البواخر أن تحمل شحنات في طريق عودتها إلى الولايات المتحدة.

إن نظام اللامساواة التجارية المثبت في ما يسمى "قانون إصلاح العقوبات التجارية ومن أجل زيادة صادرات الولايات المتحدة"، الصادر في شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام 2000، مع أنه سمح بالبيع المحدود للمواد الغذائية لكوبا، يشكل في ذات الوقت تعبيراً جلياً عن أن الحصار، بدلاً من أن يزيل، إنما هو يحافظ على مفعوله، بل ومن حيث الصرامة التي تطبق بها قيوداً إضافية فوق القيود التي تنص عليها قوانين سابقة.

أمام هذه الصعوبات والقيود التي حكمت هذه التجارة ذات الاتجاه الواحد، جاء شراء المواد الغذائية ثمرة جهود مضمّنة بذلتها شركات البلدين من أجل تحقيق التفاوض والتعاقد ومن ثم تنفيذ العمليات التجارية.

لو كان بالإمكان ممارسة التجارة بين البلدين في ظل شروط طبيعية لكانت الفوائد التي يجنيها المزارعون والمستهلكون الأمريكيون وكل الكوبيين كبيرة جداً.

أحد الأمثلة على ذلك هو أنه لو لم تضطر كوبا لدفع نفقات إضافية بقيمة 22.4 مليون دولار، بسبب الواردات من المواد الغذائية من أسواق أخرى، لكان بإمكانها أن تشتري في العام الماضي من سوق الولايات المتحدة بواسطة هذه الموارد 52 ألف طن متري من الحليب الجاف كامل الدسم، من أجل إغناء الغذاء الأساسي للمواطنين الكوبيين، وما ينطوي عليه ذلك من منفعة بالنسبة للمنتجين الأمريكيين.

الزراعة، وهي قطاع تطوره أساسي من أجل إنتاج المواد الغذائية وبالتالي من أجل تحقيق جودة أفضل في غذاء الشعب الكوبي، تعرضت لأضرار بفعل الحصار الأمريكي تصل قيمتها إلى 108.5 مليون دولار.

كان تصدير الفواكه الاستوائية الكوبية إلى الولايات المتحدة يشكل قطاعاً تقليدياً ضمن صادراتنا قبل عام 1959. إذا ما أخذت بعين الاعتبار الفوائد الجمركية التي توفرها الولايات المتحدة لوارداتها من الفاكهة، بوسع كوبا أن تصدر إلى هذا البلد 13 ألف طن من الأفوكادو والمانغا وجوز الهند والبابايا وغيرها، بقيمة إجمالية تبلغ نحو 25 مليون دولار.

يسجل في تصدير المنتجات الحمضية ومشتقاتها خسائر على أساس السعر وبدل الشحن تقدر بأربعة ملايين ونصف المليون دولار سنوياً. خمسون بالمائة تقريباً من الصادرات الحالية يمكن إرسالها إلى سوق الولايات المتحدة، ومن بين أسباب ذلك يأتي اختلاف مواعيد قطف الكريب فروت بين كوبا وفلوريدا، الأمر الذي من شأنه أن يسمح بدخول المنتج الكوبي بدون أن يزاحم المنتج المحلي.

بذور البطاطا يجب استيرادها عبر دفع بدل شحن يزيد بنسبة خمسين بالمائة عما يمكن دفعه في حال شرائها من السوق الأمريكي. بهذه الصفة فقط كان من شأن كوبا أن تزرع 2300 هكتاراً إضافياً وأن تشتري، كحدّ أدنى، 57 ألف طن إضافي، الأمر الذي من شأنه أن يعود بالفائدة على استهلاك المواطنين.

كما أن الحصار يمنع وصول الإنتاج الحيواني الكوبي إلى أكثر التكنولوجيات تقدماً في مجال الغذاء الحيواني المطوّر من قبل الولايات المتحدة. لو كان المزارعون الكوبيون يتمتعون بإمكانية الوصول إلى تلك التكنولوجيات لكان بوسعهم، عبر الثروة الحالية من الطيور المنتجة، أن يزيدوا إنتاج البيض 291 مليوناً وحدة وإنتاج لحم الطيور 8800 طناً.

تصل كلفة الحصار المباشرة على إنتاج الطيور إلى 59.6 مليون دولار سنوياً. فلمجرد اضطرار هذا القطاع لشراء المواد الأولية لعلف الطيور من أسواق بعيدة يدفع نفقات إضافية تزيد قيمتها عن العشرة ملايين دولار.

كما أن للقيود المفروضة على شراء كوبا للمحروقات وقطع الغيار للمعدات الزراعية ووسائل الشحن ووسائل حماية النباتات والأسمدة أثراً سلبياً على مردود الإنتاج الزراعي والرعي. يتوجب على البلاد أن تستورد سنوياً نحو 35 ألف إطاراً من أنواع مختلفة، يأتي ثمانون بالمائة منها من آسيا والباقي من أوروبا الشرقية، الأمر الذي يؤدي إلى خسائر تبلغ قيمتها نحو نصف مليون دولار كنفقات شحن.

خدمات الطب البيطري تتضرر أيضاً من الضغوط التي تمارسها السلطات الأمريكية الرامية لعرقلة شراء المواد الأولية من أجل إنتاج الأدوية والمعدات وحفائض عدة التشخيص، وهذه الأخيرة لا تنتجها إلا شركات أمريكية في معظم الحالات. لهذه الإجراءات أثراً مباشراً على مواجهة الأوبئة التي تصيب الثروة الحيوانية الكوبية، والتي تم إدخال بعضها إلى البلاد، نتيجة الاعتداءات البيولوجية الأمريكية. إن مواجهة اثنين فقط من هذه الأوبئة: الالتهاب الجلدي العقدي عند الخنازير وداء الـ "Varroasis" عند النحل يكلف البلاد نحو مليون دولار سنوياً.

### 3.3. التعليم.

يتمتع جميع الكوبيون، بدون تمييز أو تفرقة بالجنس أو اللون أو المعتقد السياسي أو الديني، بوصول متساوي إلى وسائل التعليم على نحو مجاني خلال كل المراحل التعليمية، بما فيها الجامعية.

لقد تعرض النظام التعليمي الكوبي على مدى أكثر من أربعين سنة لخسائر هائلة نتيجة الحرب الاقتصادية على البلاد. وقد كان لتشدّد سياسة الحصار القاتلة في العقد الماضي أثراً سلبياً على التزويد بالمواد الأساسية اللازمة لتعليم الطلبة الكوبيين.

بسبب القيود التي يفرضها الحصار على كوبا، انخفضت القدرة الشرائية اللازمة لاستيراد وسائل وموارد مخصصة للمدارس الكوبية بنسبة تتراوح ما بين 25 و30 بالمائة منذ بداية عقد التسعينات، ذلك أنه يتوجب استيراد هذه الوسائل والموارد من أسواق بعيدة، وفي بعض الأحيان بأسعار أعلى. خلال عام 2002 فقط استوردت كوبا من أسواق آسيوية وسائل بقيمة 11.7 مليون دولار، والتي لو تم اقتناؤها من سوق الولايات المتحدة لسمحت بتكاليف شحن أدنى، وبالتالي باقتناء كمية أكبر من السلع بنفس المبلغ من الأموال.

وبسبب الصعوبات في الشراء، تضررت المؤن من أقلام الرصاص والدفاتر والورق المخصص للاستخدام في العملية التعليمية، وهي مؤن لا تتجاوز حتى الآن نصف ما كان يتم شراؤه في عام 1989. بجهود كبيرة لا يتم طبع إلا 50 بالمائة من الاحتياجات من الكتب المدرسية والمراجع التكميلية، في حين هناك هرم وتدهور في وضع مختبرات الفيزياء والكيمياء وعلم الأحياء، وكذلك ورش التربية العملية في مرحلة التعليم المتوسط.

أحد القطاعات المتضررة هو النظام الكوبي للتعليم الخاص. عديدة هي الأمثلة على الصعوبات التي توجّب على هذا النشاط الإنساني الخاص مواجهتها نتيجة الحصار.

توجّب على البلاد استيراد آلات البرايل اللازمة لتعليم الأطفال الكفيفين وضعيفي النظر من أسواق أخرى ودفعت ثمن الواحدة منها حتى ألف دولار، في الوقت الذي كان بوسعها أن تشتريها في سوق الولايات المتحدة بسعر 700 دولار. وضع مشابه تتم مواجهته في شراء ورق "برايلون"، الذي لا يمكن الاستغناء عنه في هذا النوع من التعليم.

البرنامج الوطني لبناء المدارس الخاصة تضرر أيضاً نتيجة هذه السياسة المجرمة. ففي حال رفع الحصار من شأنه أن يحدث تغيير هام في التعليم الخاص، بما يسمح ببناء جميع المدارس المقررة في البرنامج المذكور وباندراج أكمل وأنفع في المجتمع من قبل الأطفال والشبان الذين يعانون أي نوع من أنواع الإعاقة.

بالرغم من الأثر المناوئ الذي انطوت عليه هذه الأضرار بالنسبة لتطوير أكبر لمهارات وقدرات الأطفال والشبان الكوبيين، جتت حكومة كوبا موارد هائلة وأعدت طاقماً تعليمياً عالي الكفاءة من الأساتذة في سبيل المحافظة على الإنجازات التعليمية ومواجهة التحديات التي يفرضها الحصار.

أمام الشح الناجم عن تشديد الحصار كانت الغلبة للإرادة السياسية للحكومة الكوبية في المحافظة على معارف شعبنا والارتقاء بها، الأمر الذي يبرهن عليه تخصيص أكثر من ثلاثة ملايين بيسو، ما نسبته 23.8% من مجموع موازنة الدولة لعام 2003، لتمويل النظام التعليمي.

رغم الاعتراف الدولي بالبرامج التعليمية للمجتمع الكوبي، بما فيها من قبل منظمة اليونسكو، فإنه يطمح لتحقيق مستويات من الثقافة العامة والشاملة أرفع مما هي عليه، لكي يحتل مكاناً في القمة في التعليم والثقافة على المستوى العالمي. ولهذه الغاية، تم الأخذ منذ عام 2000 بتنفيذ العديد من البرامج التعليمية.

من بين هذه البرامج يجدر ذكر "برنامج الكمبيوتر التعليمي"، والذي يستهدف تزويد المراكز التعليمية بالعدد اللازم من أجهزة الكمبيوتر لعمل جميع الطلاب؛ و"برنامج تأهيل المعلمين"، الذي يلبي الطلب المتزايد على المعلمين؛ و"برنامج تأهيل معلمي الفنون"، الذي من شأنه أن يسمح بتشجيع أفضل للفن والثقافة في كل مدرسة وتجمع سكاني.

من ناحية أخرى، في إطار "البرنامج المرئي والمسموع" تم وضع جهاز استقبال تلفزيوني وجهاز فيديو مقابل كل 100 طالب في النظام التعليمي وبدأ بث قناة تلفزيونية جديدة: القناة التعليمية. وسيتم قريباً فتح قناة جديدة أخرى لأهداف مماثلة.

في هذه اللحظات يتلقى ما نسبته 74% من مجموع عدد المسجلين في التعليم الابتدائي دروسهم في غرف صف لا يتجاوز عدد تلاميذها العشرين. ويتم العمل بشكل حثيث في سبيل استكمال هذا الشكل ليشمل جميع غرف الصفوف في البلاد، وقد بدأ تنفيذ برنامج جديد يشمل أيضاً مرحلة التعليم المتوسطة.

لقد أكدت كوبا وكررت استعدادها لأن تتقاسم قفزاتها في هذا المجال مع جميع بلدان العالم، وقد عرض على منظمة اليونسكو المناهج التعليمية الجديدة التي أبدعها متخصصون كوبيون في التعليم.

### 4.3 الثقافة

على مدى أكثر من أربعين سنة حرم الحصار الشعبين الأمريكي والكوبي من الرسائل ذات القيمة الجمالية العالية من أسمى ما عند البلدين، وذلك عبر تقييده أو منعه لحضور المعبرين الرئيسيين عن فن وثقافة كوبا والولايات المتحدة في البلدين. كبيرة هي النتائج السلبية الناجمة عن تطبيق هذه العقوبات الخارجة عن المنطق على برامج التنمية الثقافية التي تقوم بها الحكومة الكوبية.

من بين الجوانب التي تنعكس فيها الأضرار اللاحقة بهذا القطاع يأتي استحالة الوصول إلى سوق السلع والخدمات الثقافية الأمريكية لشراء المستلزمات الضرورية للإبداع والتعليم الفني، وكذلك لعمل الصناعة الثقافية. كما تلاحظ هذه الأضرار في منع الاستمتاع بممارسة الحقوق الفكرية لمبدعينا وفي استثناء كوبا من الاجتماعات القارية لوزراء الثقافة.

أحد أسخف الإجراءات التي تطبقها الحكومة الأمريكية هي منع الفنانين الكوبيين من تقديم عروض ذات طابع تجاري في ذلك البلد. فلا يُسمح للفنانين الكوبيين بتوقيع عقود تجارية للعمل في الولايات المتحدة، وبالتالي أن يتلقوا أجوراً لعروضهم، ولا حتى إن كان ذلك لصالح الهيئة التي تمثلهم، وذلك بالرغم من اهتمام رجال عمال ومديري حفلات ومؤسسات بتسويق الإنتاج الثقافي والفني الكوبي.

كان هذا السوق تاريخياً مجالاً معتاداً لتقديم عروض الموسيقيين الكوبيين وإطاراً أساسياً للقاء الثقافي رفيع المستوى من أجل الترويج له ولإنتاج الأسطوانات. خلال الفترة الممتدة بين شهري أيار/مايو 2002 ونيسان/أبريل 2003 فقط تم تقديم 497 عرضاً في الولايات المتحدة من قبل 32 فرقة فنية

كوبية، والتي استناداً إلى مستواها وجودتها وقدرتها على حشد الجمهور، كان يفترض أن تتلقى أكثر من 13 مليون دولار.

حق التأليف والدفع على هذا الأساس هو حق تعترف به جميع بلدان العالم تقريباً. غير أن المثقفين الكوبيين يُحرمون من هذا الحق في الولايات المتحدة، بسبب القيود التي يفرضها الحصار.

رغم أن الكونغرس الأمريكي عدّل في عام 1994 القانون الخاص "بحرية التجارة الفكرية"، عبر "تعديل بيرمان"، الذي يتم الاعتراف من خلاله أنه بوسع المؤلفين الموسيقيين الكوبيين الاستفادة من بدل حقوق المؤلف مقابل عرض أعمالهم على الجمهور وبثها عبر الإذاعة، ما زالت الهيئات الأمريكية ترفض إجراء مفاوضات أو إبرام علاقات عمل مع الناشرين الكوبيين.

نتيجة هذا الوضع فإن المدفوعات للفنانين الكوبيين مجمّدة في مصارف أمريكية وقد تم وضعها بطريقة غير مشروعة تحت تصرف جمعيات المؤلفين الأمريكية، الأمر الذي يحرم أصحابها الحقيقيين من الاستمتاع بها.

من ناحية أخرى، تؤخّر المصارف الأمريكية إرسال التحويلات المالية استناداً إلى القانون المذكور، بحجة تحاشي خطر ارتكاب انتهاك للنظم التي ينص عليها الحصار ويتحقق منها مكتب الإشراف على الممتلكات الأجنبية (OFAC)، بما ينطوي عليه ذلك من خسائر في قيمتها النقدية.

أحد الأضرار على نحو خاص من الأهمية هو انعدام مشاركة مؤسسات كوبية في سوق الفن الأمريكي. فلا يمكن المشاركة في مزادات كمزائديتي "كريستيز" (Christie's) و"سوثيرز" (Sotheby's)، ولا في معارض فنية كمعرضي "أرت ميامي" (Art Miami) و"أرت أميركا" (Art America)، كما لا يمكن تقديم معارض تجارية. إذا ما أخذ بعين الاعتبار أنه يتواجد في هذا البلد أبرز المعارض ودور العرض العالمية، فإنها لا تقدّر الأضرار التي تلحق بمبدعينا مع استثنائهم.

لقد استحال عملياً على مؤلفين كوبيين ذوي شهرة عالمية أن ينشروا أعمالهم في الولايات المتحدة، الأمر الذي يلحق ضرراً ثقافياً واقتصادياً هائلاً، ليس بالإمكان دائماً إحصاءه.

إن المؤلفات باللغة الإسبانية هي واحدة من أهمها في هذا البلد. والبقاء خارج هذا السوق، أو المشاركة فيه بشكل محدود بفعل العرافيل البيروقراطية والجمركية الهائلة، وكذلك المتعلقة بالنقل، يجعل كتبنا خارج هذا السوق أو غير قادرة على المنافسة.

العلاقات التجارية التي بدأت مع موزعي كامنين للكتاب الكوبي تعرضت للضرر أيضاً. فهي واضحة الضغوط والعقوبات التي تمارس على الأطراف الأمريكية الموازية لنا، بل ومن بلدان ثالثة، والتي تلحق الأذى بعلاقاتها ومشاركتها في محافل دولية متعلقة بالكتاب، كمعرض ميامي. أحد الأمثلة على ذلك هو إلغاء المفاوضات حول مطبوعات وجهتها ميامي من خلال شركة "Lecturum"، التي يقع مقر شركتها الأم في المكسيك.

لارتفاع أسعار المستلزمات التي تحتاج صناعة الفنون لاستيرادها، نظراً لاستحالة اقتناؤها في السوق الأمريكي، وبالتالي لارتفاع كلفة الشحن، أثراً خاصة على الثقافة الوطنية.

لا يسلم من هذا الضرر أي من قطاعات الثقافة الكوبية. من بين أبرز الحالات وأكثرها دلالة يأتي "الباليه الوطني الكوبي"، وهو مؤسسة ذات شهرة عالمية واسعة، لا تستطيع أن تشتري من سوق الولايات المتحدة صنادل الرقص والألبسة وغيرها من المنتجات الضرورية للديكور المسرحي وهندسة المناظر، الأمر الذي يتسبب بصعوبات في تقديم العروض وتكاليف مالية إضافية كبيرة.

بالنسبة للصندوق الوطني للأعمال الثقافية يشكل أثر الحصار على واردات المؤسسة أحد مشكلاته الرئيسية. أحد الأمثلة التي تبين ذلك هو شراء ألواح الزجاج "سبيكتروم" (Spectrum) التي يستخدمها حرفيو صناعة الواجهات في إنتاج المصابيح، وذلك من خلال تقنيات تقليدية للزجاج المرصّص، وكذلك في غيره من أعمال الديكور والتزيين. زجاج الأوبالين لصناعة المصابيح يمكن اقتناؤه بسعر 12 دولاراً للمتر المربع الواحد في السوق الأمريكي، في حين يتوجب دفع ثمن هذا النوع من الزجاج بسعر 41 دولاراً في إيطاليا أو 36 دولاراً في إسبانيا.

هذا الضرر نفسه يحدث في حال منتجات كالطلاء والألوان الزيتية والمائية ومواد إعداد قواعد اللوحات الفنية كـ "جيسوس" (Gessos)، أنواع قماش الكتان أو القطن، المطبوعة منها أو الخام، الریش، الفراش، الورنيش، وغيرها.

لقد فقدت كوبا موزعين هامين من بلدان أخرى، وذلك انطلاقاً من امتصاص تلك الشركات من قبل شركات أمريكية. هذا هو حال الخسائر المالية التي تعرضت لها شركة إنتاج الأسطوانات والأشرطة الكوبية "إيغريم" (EGREM)، حين اضطرت لاستبدال قناة توزيعها في إسبانيا. مرد ذلك هو أن شركة "ديستريبيوتيفس إم. (Distrimusic S.A.)" قد تم امتصاصها من قبل شركة "ورنير" (Warner) غير المستعدة لمواصلة العمل مع كوبا.

العثرات التي يواجهها الهواة الأمريكيين للوصول إلى الفن لا تلحق الأذى بكوبا وحدها، وإنما بمواطني ذلك البلد أيضاً. يمكن لكثيرين من التجار "dealers" وأصحاب المعارض الارتقاء بقيمة معروضاتهم وإثرائها بفن كوبي، بل وفتح خطوط تجارية جديدة انطلاقاً من الحركة التشكيلية والحرفية الكوبية الواسعة والمهوبة. ولكن، نظراً للقيود التي يفرضها الحصار على هذا السوق، ينبغي الوصول إليه عبر أطراف ثالثة، بما يترتب على ذلك من شكوك وغموض بشأن أصل العمل وشرعية اقتنائه.

من أكثر الأضرار الأخرى جلاء يأتي أن مكتب الإشراف على الممتلكات الأجنبية (OFAC) يمنع المواطنين الأمريكيين من الدخول في إنتاج سينمائي مشترك مع كوبيين. وعلى ذات الوجه، يمنع المكتب المذكور مواطني ذلك البلد من الدخول في إنتاج مشترك مع بلدان أخرى لإنتاج مواد إعلامية تنطوي على عمليات مشتركة مع كوبا أو مع مواطنين كوبيين. كان هذا الحظر على نحو خاص من السلبية بالنسبة للمعهد الكوبي للفنون والصناعة السينمائية، المعروف اختصاراً باسم "ICAIC"، نظراً لاستحالة تقديم خدمات للعديد من عمليات الإنتاج السينمائية التي ينبغي تصويرها في كوبا.

كان هناك مشروع عن حياة الكاتب الأمريكي الشهير إرنست همنغوي اضطرت الأمر لرفضه بسبب قيود الحصار، مما حال دون حصول هيئات كوبية على دخول تقدر بثلاثة ملايين دولار.

لسبب مماثل تم رفض مشروع آخر عن حياة شخصية تاريخية من القارة الأمريكية لأن "المناخ العدائي" من جانب الولايات المتحدة تجاه كوبا، حسب ما تم ادعائه، ينطوي على مخاطر بالنسبة للمشاركين. الميزانية المالية التي كانت مقررة تبلغ خمسين مليون دولاراً، ويقدر بأن خمسة وعشرين من هذه كانت ستستفيد منها كوبا.

بالرغم من الآثار المناوئة للحصار، لم يتوقف التطور الثقافي للشعب الكوبي خلال السنوات الأربع وأربعين هذه. فالحكومة الكوبية، وعياً منها بأن الثقافة العامة والتكاملية تمجد القدرات الإبداعية الكامنة عند الإنسان وتزيدها تحريراً يوماً بعد يوم، شرعت خلال السنوات الأخيرة بتنفيذ عدة برامج سترتقي بالمعارف الثقافية عند شعبيها إلى مستويات لا يتوقعها أحد.

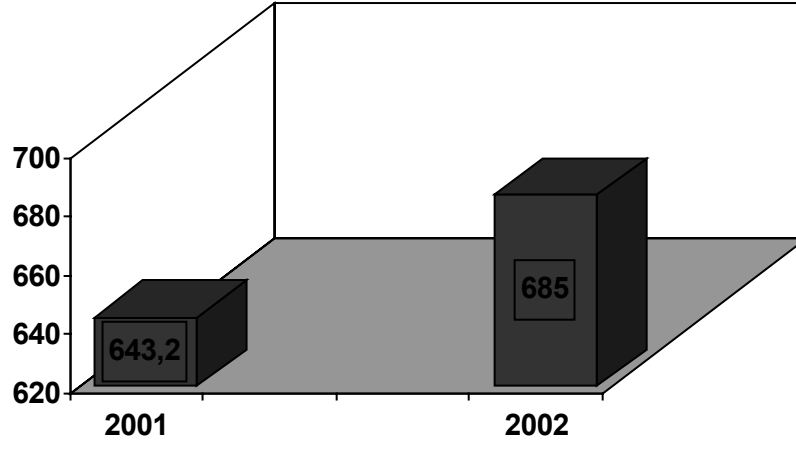
بدون ثقافة ليس هناك من حرية ممكنة. صحة هذا الفكر، الذي لا يقتصر على الثقافة الفنية، وإنما يشمل مفهوم الثقافة العامة التكاملية، بما فيها التحضير المهني والمعارف الأساسية عند مجموعة واسعة من الاختصاصات ذات الصلة بالعلوم والآداب والعلوم الاجتماعية، تشكل اليوم حافزاً للجهد الذي تبذله البلاد.

#### 4. الأضرار في مجال التصدير والخدمات

للسياسة الظالمة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا أثراً أكثر سلبية يوماً بعد يوم على نشاط التجارة الخارجية.

النظم والتشريعات التعسفية التي تركز إليها هذه السياسة الهدامة ضد البلاد تواصل إلحاق الأذى بالتنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية للشعب الكوبي، وذلك عبر إنزالها خسائر هامة من حيث الموارد والعملية الصعبة. يقدر بأن الحصار الأمريكي أنزل خسائر بالتجارة الخارجية الكوبية في عام 2002 تقدر قيمتها بـ 685 مليون دولار، وهو رقم يتجاوز قيمة أضرار عام 2001 بـ 41.8 مليون دولار.

مقارنة حجم الأضرار التي لحقت بالتجارة الخارجية الناجمة عن الحصار (2001-2002)  
(ملايين الدولارات)



في عام 2002 وصلت قيمة الخسائر التي لحقت بكوبا نتيجة تعاقدات بأسعار أكثر ارتفاعاً من التي كان بإمكانها إبرامها في ظروف عادية إلى 403.5 مليون دولار. كشرط تمويل أقل ملاءمة، خسرت البلاد 62.3 مليون دولار، و65.8 مليون دولار أخرى بسبب تكاليف أعلى للنقل والشحن.

بالإضافة لذلك، كدخول كان بالإمكان الحصول عليها ولم يحدث، تعرضت الصادرات الكوبية لخسائر تقديراً 199.2 مليون دولار. بواسطة هذه الموارد كان بوسع كوبا اقتناء 100 ألف طن متري من الدجاج، وعدداً مماثلاً من الأطنان من الذرة والقمح المخصص للأفران، ونصف مليون طن متري من الأرز غير المقشّر (paddy) وعشرين ألف طن متري من حبوب الصويا.

من بين العناصر الأكثر ضرراً بالصادرات الكوبية يأتي تكلفة النقل البحري، وأنواع صرف العملات (يؤدي ذلك إلى تضرر الأسعار عند تقييمها وفوترتها وقبضها بعملات مختلفة)، وأساط التأمين على الشحن والنقل، والعمليات المصرفية، وارتفاع نسبة المخاطر والأضرار التي تنزل بالسلع عند قطع مسافات طويلة وتخزين المنتجات إلى حين توفّر دفعات كبيرة والقسط المرتفع من التأمين على استخدام بواخر لها من العمر عشرين سنة أو أكثر.

جميع قطاعات الاقتصاد الكوبي تتضرر من الحصار.

يقدر بأن الأضرار التي لحقت بالصادرات الكوبية من السكر الخام قد بلغت حوالي 182.9 مليون دولار عام 2002. من هذا الرقم يعود 179.3 مليون دولار إلى استحالة المشاركة في السوق الأمريكي، الذي كان بوسع نصيب كوبا من المبيعات فيه أن يصل إلى 800 ألف طن متري من السكر بأسعار تفضيلية، على أساس نظام الحصص حسب البلدان الموضوع من قبل وزارة الزراعة الأمريكية عام 1982، الذي هي مستثناة منه.

كمترب عن ارتفاع كلفة الشحن، أدت القيود التي يفرضها قانون توريسيللي إلى خسائر تدنو من المليون دولار على استيراد المحروقات خلال عام 2002.

كما أن الشركات النفطية التي لها عقوداً في الوقت الراهن للحفر في كوبا مضطرة للتعاقد على منتجات وخدمات تزيد كلفتها عن الكلفة الطبيعية بنسبة 25%. وقد مثل ذلك خلال عام 2002 مدفوعات بقيمة 157.7 مليون دولار.

في مجال تصدير النيكل سُجّلت نفقات إضافية بقيمة 6.56 مليون دولار، بسبب استخدام وسطاء من أجل وضع المنتج في السوق العالمي، والعراقل في عمليات الشحن الدورية، بواسطة خطوط دولية، وبعد الأسواق، وغير هذه من الأسباب.

يكفي فقط ذكر الأضرار الناجمة عن الحصار التي لحقت بواردات الشركة الكوبية "بيدرو سوتو ألبا-موا نيكل ش.م." (Pedro Soto Alba-Moa Nickel S.A.) من أجل البرهنة على الضرر الكبير الذي يتعرض له هذا القطاع الاقتصادي. خلال عام 2002 فقط، بلغت النفقات الإضافية لهذه الشركة ما يزيد عن 9.76 مليون دولار، كبديل شحن، بسبب بعد الأسواق.

قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية تعرض لخسائر بالملايين في نشاطات الهاتف الأساسي واللاسلكي وأنظمة الإنذار والتجارة الإلكترونية والاتصالات البريدية وغيرها. في النشاط الهاتفي وحده، وصلت الخسائر إلى 21.7 مليون دولار خلال الأشهر الاثني عشر الأخيرة.

إحدى شركات هذا القطاع، وهي شركة "كوباسيل" (CUBACEL) تضررت بسبب استحالة إبرام اتفاقات رومينغ (roaming) أوتوماتيكي مع المديرين الخليين في القارة الأمريكية، إذ أن جميع الشركات المكلفة توزيع الإشارات بين مديري نظام "تي دي أم إيه" (TDMA) والتصميمات الموضوعية لتبادل ملفات الفوترة هي شركات أمريكية، وقد حرمتها وزارة المالية الأمريكية من التصريح لتوفير هذه الخدمات. تقدر قيمة هذه الخسائر بحوالي مليوني دولار.

كان لحصار كوبا أثراً سلبياً على الصادرات والواردات من الفولاذ. في حال الفولاذ غير القابل للصدأ، الذي يحتوي على النيكل بين مركباته، تتعرض الصادرات لأضرار فادحة، نظراً لمنع دخول أراضي الولايات المتحدة أي منتج يحتوي على هذا المعدن الكوبي. بشكل إجمالي، تخسر صناعة الفولاذ عشرة ملايين دولار سنوياً، كمحصلة للقيود المترتبة على الحصار.

حيال منع استخدام الدولار الأمريكي في عملياتها التجارية والمالية الخارجية، كوبا ملزمة بإجراء هذه العمليات بعملات بلدان ثالثة، رغم أن المنتجات الرئيسية التي تستوردها وتصدرها تسعر في السوق العالمي بالدولار الأمريكي. ينطوي على ذلك خسائر اقتصادية هائلة بسبب الحركات التصاعدية والانحدارية لقيمة الدولار بالنسبة لعملات الشركاء التجاريين الرئيسيين للبلاد، وذلك لاضطرارها للتعاقد على الصادرات بالعملة الأمريكية والقيام بعمليات القبض بعملات أخرى.

يعني ما سبق ارتفاعاً لنسبة التعرض لمخاطر الصرف، التي تقرض مناخاً أكبر من الشك والريبة على عمليات التخطيط والتدبير الاقتصادي الفعلي، الأمر الذي يترجم نفسه، بدون شك، بنفقات أكبر في العمليات.

الأضرار التي تلحق بقطاع التبغ، وهو قطاع رئيسي من صادرات البلاد، بلغت نحو 61 مليون دولار. شركة "هابانوس ش.م." (Habanos S.A.) وحدها تكبدت خسائر بقيمة 18 مليون دولار.

لم تنج الصناعة الفندقية من الآثار السلبية لسياسة الحصار، وهي الآثار ذات الوقع الأكبر إذا ما أخذ بعين الاعتبار أن هذه الصناعة هي المصدر الرئيسي لدخول الاقتصاد الوطني.

مثلاً يعكسان الأضرار بالصناعة الفندقية الكوبية، هما:

- "يوتيل إنترناشونال" (Utell International) هو نظام عالمي للحجز، كان له عقداً لتلقي الخدمات من شركة "كوباناكان" (Cubanacan) منذ عام 1993. يقوم المكتب الرئيس ليوتيل في أوماها، الولايات المتحدة، ولكن مكنتي المكسيك والمملكة المتحدة كانا يتكفلان بكل ما له علاقة بوجهة كوبا. تم إبرام العقد مع مكتب المملكة المتحدة مباشرة. كانت حجوزاته تتم بشكل رئيسي عن طريقين: من خلال شبكة إنترنت أو البريد الإلكتروني. كانت قد بيعت خلال السنوات الثلاث الأخيرة حجوزات بقيمة ثلاثة ملايين دولار.

تم شراء هذه الشركة من قبل الشركة الأمريكية "بيغاسوس سوليوشن" (Pegasus Solution) واعتباراً من تلك اللحظة بدأ ينخفض عدد الحجوزات بالمقارنة مع سنوات سابقة. في شهر أيلول/سبتمبر 2002، ونتيجة الضغوط المتواصلة، أبلغت يوتيل نظيرتها الكوبية أنه بصفتها شركة أمريكية فرعية و عملاً بتوصيات من دائرتها القانونية تجد نفسها مضطرة لوقف كل علاقة لها مع أي فندق في كوبا، وهو أمر نفذته على الفور. ولهذا السبب، واعتباراً من شهر كانون الثاني/يناير 2002 وحتى نيسان/أبريل من العام الحالي خسرت فنادق "كوباناكان" 1.4 مليون دولار، بسبب إلغاء هذا العقد فقط.

- في شهر آذار/مارس 2002، عبّر مكتب المجموعة الفندقية "خاردينيس" (Jardines) في لندن عن اهتمامه باستغلال السوق الكوبي. أدى ذلك إلى تعبير أحد شركائها في الولايات المتحدة عن "قلقه" إزاء العمليات في كوبا، وذلك في تنويه صريح للحصار وعواقبه المحتملة.

كمحصلة لذلك، طرحت المجموعة المذكورة على سفارة كوبا في المملكة المتحدة إمكانية عدم تحقيق هذا الاهتمام إلا بعدما تتطبع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة.

بالإضافة للقيود التي تناولناها، ينص القانون الأمريكي بشأن الحصار على منع المواطنين الأمريكيين من السفر إلى كوبا، وهو إجراء ينتهك الحق الدستوري لهؤلاء المواطنين بالسفر بحرية إلى أي بلد كان.

لهذا الإجراء أثراً سلبياً على الصناعة السياحية الكوبية. تشير دراسات أجرتها جامعة كولورادو، في دينفير، والشركة الاستشارية "ذي براتل غروب" (The Brattle Group) إلى أنه لو تم رفع القيود عن السفر إلى كوبا فإن من الشأن القطاع السياحي الكوبي أن يحقق دخول تقرب من الـ 576 مليون دولار خلال السنة الأولى وحدها.

الطيران المدني تعرض أيضاً لخسائر بالملايين في السنة الأخيرة.

إن سياسة الحصار، التي تنتهك أيضاً أعرف وأحكام المعاهدة الخاصة بالطيران المدني الدولي (معاهدة شيكاغو)، وبشكل خاص ما يرد في المادة الرابعة والأربعين، فيما يخص أهداف وغايات المعاهدة، تثبت محاولة عزل كوبا عن المنظومة الدولية.

تصل خسائر هذا القطاع في السنة الأخيرة إلى 142.6 مليون دولار، وأسبابها هي ذات الأسباب الواردة في التقرير الذي وجهته كوبا إلى الأمين العام في سنة 2002<sup>4</sup>. يبرز من بينها استحالة اقتناء أو استئجار طائرات ذات فاعلية عالية.

نظراً لهذا القيد تجد كوبا نفسها محرومة من إمكانية شراء طائرات أمريكية الصنع، وملزمة باستئجارها من مزودين آخرين بما يترتب على ذلك من زيادة في التكاليف، بسبب منع النشاط في السوق الأمريكي. اضطرت شركة الطيران الكوبية "كوبانا دي أفيازيون" (Cubana de Aviacion) لتسديد مدفوعات إضافية بقيمة حوالي عشرة ملايين دولار، مقابل استئجار طائرات من نوع إيه 320 (A320) ودي سي 10 (DC10).

القيمة الإجمالية للأضرار المذكورة سابقاً لا تشمل إلا ما أمكن تقديره، وعليه فإن الرقم الحقيقي هو أعلى بكثير.

## 5. الأضرار التي تلحق بالتبادل الأكاديمي والعلمي والثقافي والرياضي بين الشعب الكوبي والشعب الأمريكي

حرية التبادل الأكاديمي والعلمي والثقافي والرياضي بين الشعوب هو حق يحظى باعتراف واسع من قبل الأسرة الدولية. لم يجد أي شعب نفسه خاضعاً لقدر بالغ من القيود في هذا المجال كالشعبين الكوبي والأمريكي.

القيود المفروضة على حرية السفر، من خلال العقوبات والتهديدات بحق المواطنين الأمريكيين الراغبين بزيارة كوبا، وكذلك رفض منح التأشيرات لعلماء وفنانين ورياضيين وشخصيات كوبية أخرى هي الإجراءات الأكثر استخداماً من أجل كبح هذا التبادل.

هناك عدد لا يحصى من النظم التي تمنع سفر المواطنين الأمريكيين إلى كوبا. العقوبات الموضوعية على انتهاك تلك النظم يمكنها أن تصل إلى فرض أحكام بالسجن لمدة عشر سنوات وغرامات بقيمة مليون دولار على مجموعات الشركات و250 ألفاً على الأفراد. كما يمكن تطبيق عقوبات مدنية تصل إلى 55 ألف دولار عن كل انتهاك.

ما يخرج عن المنطق في هذه السياسة يتجلى في المثال التالي: في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2002 انعقدت في هونولولو الجمعية السنوية للجمعية الأمريكية لوكالات السفر، المعروفة اختصاراً باسم "أستا" (ASTA). شمل ذلك المحفل ندوة عن القدرات الكامنة لسفر الأمريكيين إلى كوبا. نائب رئيس الجمعية، السيد باول روبين، صرح للصحافة بأنه "لم يسبق لـ 'أستا' أبداً أن نفذت برنامجاً يخضع لكل هذا القدر من التشديد. فقد اضطر المشاركون لتوقيع استمارات يعبرون فيها عن رأيهم بأن السفر إلى كوبا يخضع لعقوبات سافرة". لم يكن لهذه الندوة غايات أخرى غير الغايات التربوية والإعلامية.

<sup>4</sup> تقرير الأمين العام "ضرورة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". أ/264/57، 26 تموز/يوليو 2002.

كما أنه في نية واضحة هي منع الشعب الأمريكي من معرفة الحقيقة عن كوبا، يتم فرض قيود على دخول شخصيات كوبية إلى الولايات المتحدة. يمكن رفض منح التأشيرات، ويحدث تأخير في تسليمها، ويتم فرض إجراءات إدارية تتطوي على صعوبة أكبر في الإجراءات بالنسبة لأولئك الذين يطلبونها (مقابلات شخصية مع الطالبين، طلب بصمات، رفع قيمة المدفوعات على الإجراءات الجديدة، إلى آخره).

يزداد يوماً بعد يوم عدد المواطنين وأعضاء الكونغرس الأمريكيين الذين يعبرون عن عدم اتفاقهم مع هذه السياسة. ومع ذلك، فإن الإدارة الحالية لا تحافظ على سير مفعولها فقط، وإنما هي تقوم بتشديدها.

من ناحية أخرى، في لحظة كان يزداد فيها عدد المؤسسات التعليمية الأمريكية الآخذة بالسفر إلى الجزيرة، أعلنت حكومة الولايات المتحدة في الرابع والعشرين من آذار/مارس، في إطار تصعيدها العدواني ضد كوبا، عن إجراءات جديدة لتقييد هذا التبادل أكثر بعد. وبفعل ذلك، على سبيل المثال، سيكون على آباء الشبان الأمريكيين الذين يزعمون الدراسة في كوبا أن يتلقوا أدوناً خاصة لزيارة أبنائهم.

هل هذه السياسة هي سياسة عقلانية يا ترى؟ من تلائم هذه السياسة غير اليمين المتطرف الأمريكي والماфия الإرهابية من أصل كوبي في ميامي؟

ترد فيما يلي بعض الحالات فقط التي تعكس ما سبق ذكره.

لم يتم منح تأشيرة للفنانين الكوبيين المرشحين لحيازة جوائز "غرامي لاتينو" (Grammy Latino) 2002. موسيقيون من مستوى شوشو فالديس، لازارو روس، فرقة "سامبلينغ"، وإيكيس ألفونسو، لم يتمكنوا من المشاركة في حفل تسليم الجوائز، وهو أمر لا يجد تفسيراً إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار أن بعضهم كان قد سافر في مناسبات عدة إلى الولايات المتحدة.

وكانت هناك حالات منحت فيها الولايات المتحدة التأشيرات لمجموعات فنية، بدون أن تمنح تلك التأشيرة لبعض من أعضائها. أحد الأمثلة على ذلك هو ما حدث مع أوركسترا أراغون الشهيرة، التي دُعيت للقيام بجولة في عدة مدن من ذلك البلد، بل وأن تقدم عرضاً في مقر الأمم المتحدة، من دون أن تُمنح التأشيرة للموسيقيين روبرتو إسبينوسا ورافائيل لاي، مع أن هذا الأخير هو مدير الفرقة.

من الهام الأخذ بعين الاعتبار أنه في سوق الفن التنافسي تستلزم أماكن تقديم العروض وتذاكر السفر والإقامة و عقود البنية التحتية الضرورية وغيرها مدفوعات مسبقة من جانب الوكلاء ومديري الحفلات. الصعوبات التي تعرقل ضمان حضور الفنانين في الأماكن المتفق عليها سلفاً، قبل أشهر وحتى سنوات، تعني مخاطرة هائلة في حال الفنانين الكوبيين، إذ أنه لا يمكن أبداً ضمان حضورهم بثقة إلى الأماكن المقررة، حيال التهديد الدائم بعدم منحهم التأشيرات أو منحها في لحظة متأخرة.

يؤدي هذا بالطبع إلى تحقظ متعهدي الحفلات ساعة التخطيط لجولات للفنانين الكوبيين، ذلك أنه حتى لو كانت أسهم هؤلاء في السوق عالية جداً في بعض المناطق والمهرجانات وباقي المسارح، فإن إمكانية التعرض لخسائر تحدّ بشكل متزايد من اهتمام الوكلاء ومنظمي المحافل.

عازف القيثارة الأمريكي ري كودر، وهو أحد مهندسي النجاح الدولي لـ "بوينا فيستا سوسيال كلوب" (Buena Vista Social Club)، أرغمته حكومة بلاده على إلغاء التعاون مع موسيقيين كوبيين. فقد منعت حكومة الرئيس جورج دبليو بوش من معاودة العمل مع موسيقيين كوبيين وفرضت عليه غرامة بقيمة 100 ألف دولار، وفقاً لما ينص عليه الحصار. لقد عمل كودر مع فنانين كوبيين أمثال كومباي سيغوندو، أومارا بورتوونديو، إلياديس أوتشورا وإبراهيم فيرير، الفائزين بجائزة "غرامي" عن فريق "بوينا فيستا سوسيال كلوب"، ومرشحين لحيازة جائزة "أوسكار" بفضل الفيلم الوثائقي الذي يحمل ذات الاسم للمخرج الألماني وين وندرز.

ما هي الأسباب التي تبرر إعطاء سلطات الولايات المتحدة لنفسها الحق بمنع الموسيقى والفن العالمي اللذين بوسع مواطنيها الوصول إليهما؟ كيف يمكن لنواياها في الهيمنة التسلطية أن تمنع الحق بالتبادل الثقافي والعلمي والتقني والتربوي بين شعبي كوبا والولايات المتحدة، وهو حق يحميه العديد من أدوات حقوق الإنسان المعترف بها دولياً؟

في حال الرياضة، تم خلال أقل من 11 شهراً رفض منح تأشيرات لتسعة وثلاثين رياضياً كان ينبغي عليهم المشاركة في خمسة محافل دولية، أنت من بينها بطولة العالم لكرة السلة للذكور، التي تم

إحيائها في كانون الأول/ديسمبر 2002 في بورتوريكو، وكأس العالم للمصارعة الحرة، في نيسان/أبريل 2003.

لقد تم رفض أكثر عشرة طلبات تأشيرات لعلماء كوبيين خلال سنة واحدة فقط. على سبيل المثال، الدكتور لويس هيريرا، المدير العام للمركز الشهير للهندسة الوراثية والبيوتكنولوجيا، لم يُمنح تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة للمشاركة في محفلين حول حقن، بما فيهما "المؤتمر الدولي حول الحقن والتحصين"، الذي نظمته منظمة الصحة عبر الأمريكية.

يصل الخبل غير المعقول في تنفيذ هذه العقوبات لدرجة تأثيره حتى على منظمة الأمم المتحدة. يكفي الإشارة إلى رفض منح تأشيرة لمؤرخ مدينة هافانا، إيوسيبو ليال، الذي كان الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، كوفي أنان، قد دعاه للمشاركة في لقاء مع جميع سفراء المساعي الحميدة ورسل السلام، وهو تقليد يحمله ليال.

ذات الشيء حدث مع مشاركة موظفين آخرين ودبلوماسيين كوبيين في محافل دولية، في مقرات تقع في الأراضي الأمريكية. ففي الحادي والثلاثين من آذار/مارس 2003 تم رفض منح تأشيرة لمدير التعاون الدولي في وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة وموظفة في الإدارة ذاتها للمشاركة في اجتماع لمرفق البيئة العالمي (GEF). كان على أولهما أن يمثل مصالح البلدان الستة عشر في دائرة الكاريبي ضمن الصندوق، مع العلم بأن كوبا هي عضو في تلك الدائرة.

لقد اتسم تشديد سياسة العقوبات من قبل الإدارة الحالية في مجال السفر إلى كوبا بتوجيه وزارة المالية مئات الرسائل وتطبيق مئات الغرامات وبمضايقة ومحاوله محاكمة مواطنين أمريكيين مقيمين في الولايات المتحدة بتهمة "الانتهاك المزعم للحصار على كوبا" ولمنع السفر.

يهدد مكتب الإشراف على الممتلكات الأجنبية (OFAC) ويضايق باستمرار مؤسسات ومنظمات تزرع القيام برحلات إلى كوبا. لقد تم الكشف عن ضغوط عديدة مورست على منظمات غير حكومية تتمتع بأذن سفر لكي تلتحق بمصالح حكومتهم المعادية لكوبا. كما أنها تماطل في عمليات منح الإجازات، أو ترفض منحها، كأسلوب للضغط.

أحدث الأمثلة هومثال المنظمة الأمريكية غير الحكومية "Population Services International" (PSI)، التي تقوم بتنفيذ ثلاثة مشاريع للتعاون المشترك مع المركز الوطني من الوقاية من الأيدز التابع لوزارة الصحة العامة الكوبية ومع برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الأيدز. هذه البرامج موجهة لتسويق أكياس الوقاية على المستوى الوطني، وحملات الترويج والإعلام للوقاية من المرض.

تمكنت منظمة "PSI" من تجديد إجازتها من وزارة المالية في نيسان/أبريل 2003 شريطة عدم إقامة المتعاونة مع المشروع، باميلاريتا فاورا، التي كانت تقيم في كوبا بصفة مؤقتة كطرف في المشروع، في الأراضي الوطنية أكثر من مدة تتراوح ما بين أسبوعين وشهر واحد. يرغمها ذلك على السفر باستمرار إلى بلدان قريبة والعودة إلى كوبا لاحقاً من أجل متابعة عملها. هدف الإجراء هو إرغام هذه المنظمة غير الحكومية على مغادرة بلدنا حيال نفقات السفر التي تتكبدها نتيجة هذا الإجراء.

يشكل تطبيق حكومة الولايات المتحدة المتواصل لسياسة الحصار تحدياً واضحاً لأغلبية الرأي العام الأمريكي وللقيم المشتركة بين الشعبين، فيما يتعلق بالتبادل الثقافي والأكاديمي والعلمي والرياضي.

## 6. الأضرار التي تلحق بقطاعات أخرى من الاقتصاد الوطني.

لا يحصى عدد الأمثلة التي تثبت النواقص والصعوبات التي واجهها الشعب الكوبي على مدى أكثر من أربعين سنة.

يأتي من بينها أيضاً:

شركة "Lifeline Technology" الأمريكية هي الشركة الوحيدة المنتجة لأجهزة مراقبة القنوات للحقن "VVM". في عام 1999، بمناسبة مشاركة أحد علمائها في مؤتمر البيوتكنولوجيا هافانا 99، تلقت الشركة رسالة من مكتب الإشراف على الممتلكات الأجنبية (OFAC) تنذرها بمنع كل نوع من التبادل التجاري أو المالي أو السفر إلى كوبا.

من ناحية أخرى، رغم أن منظمة التجارة العالمية تحركت كوسيط لكي تسمح وزارة المالية ببيع أجهزة المراقبة "VVM" لكوبا، فإن هذه الصفقة لم تتم. نتيجة لذلك لم تمنح منظمة اليونيسيف البلاد عقوداً لشراء الحقنة الكوبية المضادة لالتهاب الكبد من نوع "ب" خلال عام 2003، بسبب عدم تمتعها بأجهزة المراقبة المذكورة.

□ روم "هافانا كلوب" (Havana Club) هو أحد الماركات الوطنية الأكثر تضرراً من سياسة الحصار. فقد حرم إقرار الفصل 211 من "قانون حافلة تخصيصات الموازنة الأمريكية لعام 1999"، الذي تمت الموافقة عليه من خلال إجراءات احتيالية بدعم مشرعين ذوي ارتباط وثيق بالمصالح المعادية لكوبا، الشركة الكوبية-الفرنسية المشتركة "هافانا كلوب هولدينغ" (Havana Club Holding) من حقوقها بتسجيل هذا الروم في الولايات المتحدة وتوزيعه الضمني.

قيمة الأضرار الناجمة عن استحالة بيع الروم في أراضي الولايات المتحدة تصل إلى نحو 38 مليون دولار. كما أنه تم إنفاق 625 ألف دولار كتكاليف قضائية لتحملها عبء الدفاع الدولي عن ماركة "هافانا كلوب" في نزاع قضائي تجاري مع شركة "باكارديه" (Bacardi).

يضاف إلى ذلك مصادرة وزارة المالية الأمريكية للمدفوعات المترتبة عن بيع زبائن من بلدان ثالثة، عبرت أرصدها بمصارف أمريكي، بما تبع ذلك من مصادرة.

□ تمنع قوانين الحصار كوبا من الحصول على تمويل من هيئات التنمية متعددة الأطراف والإقليمية. في دورته المالية لعام 2002، أقر كل من البنك العالمي والبنك عبر الأمريكي للتنمية قروضاً لمشاريع في أمريكا اللاتينية تصل إلى 465.8 مليون دولار الأول و4548 مليوناً الثاني. لو كانت كوبا تتمتع بإمكانية الحصول على مثل هذه القروض، لكان بوسعها أن تنال عام 2002 مائتي مليون دولار، ما من شأنه أن يسمح بتنفيذ مشاريع اجتماعية هامة وفي البنية التحتية للبلاد، كالإنعاش العمراني والتكنولوجي للعديد من المنشآت الصحية العامة، لمجرد ذكر مثال.

□ يستحيل على مختبر التحويل المداري (أو الأمراض المدارية) (LABET)، وهو الفريد من نوعه من حيث وظائفه في كوبا وفي أمريكا اللاتينية وحوض الكاريبي، إجراء تبادل للخبرات مع المختبر الوحيد النظير له في المنطقة ["ATLAS"Q-LAB] (Material Testing Solutions)، كون هذا المختبر للحكومة الأمريكية. كما أنه يواجه عثرات كبيرة في شراء المعدات والمواد القابلة للاستهلاك والمستلزمات المخبرية والمفاعل الكيميائية الضرورية لعمله، ذلك أنه لا يستطيع شراؤها في السوق الأمريكي مباشرة.

□ يشتري المعهد الكوبي للإذاعة والتلفزيون 95% من المنتجات اللازمة لنشاطه بسعر يزيد عن كلفته في حال شرائها من منتجها أو موزعيها الرئيسيين في الولايات المتحدة بنسبة 20 و30%. في عام 2002 اعتزم المعهد شراء أربع حلقات موجات صغرى (Microwaves Link)، حاول اقتناؤها عبر كندا. عندما علمت الشركة المنتجة بوجهتها النهائية ألغت الصفقة، مما أجبر على شراؤها من أوروبا بكلفة أعلى بكثير.

□ رفضت شركة "سيجيركو" (CEGERCO) الكندية تنفيذ مشروع "الجدار الشاشة" لفندق "أنيكسو" (Anexo)، في متنزه "باركي سينترال" (Parque Central) بحجة أن لديها شركة مشتركة في الولايات المتحدة وأن شركائها قد أعزوا إليها بأنه لا يمكنهم العمل مع كوبا.

□ تصل قيمة الأضرار التي يقدر بأنها تعرضت لها شركات الاستيراد التابعة لوزارة البناء، منذ شهر حزيران/يونيو 2002 وحتى نيسان/أبريل 2003، إلى حوالي 7.8 ملايين دولار. كان بالإمكان تخصيص هذه الموارد لإنعاش الـ 69 ألفاً و726 مسكناً المتضررة من ظواهر طبيعية حديثة العهد (أعاصير وأمطار غزيرة)، والتي لم يتم التمكن بعد من إنعاشها، بالرغم من جهود الحكومة الكوبية، التي تمكنت من إعادة بناء 52 ألفاً و413 منزلاً حتى الآن.

□ في مشروع يموله برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) في مجال المعلوماتية، وينفذه مع مركز الهندسة الوراثية والبيوتكنولوجيا (CIGB)، رفضت الشركة الكندية " Imaging Research Inc." تسليم برامج سوفتوير كان قد تم تسديد ثمنها، لأن مالكها الرئيسي هو شركة أمريكية.

□ رغم أن حوالي 80 باخرة سياحية تجوب أسبوعياً في المياه المحيطة بالأرخبيل الكوبي، انطلقاً من مرافئ في فلوريدا متجهة إلى مرافئ أخرى في الكاريبي وأمريكا الوسطى أو أمريكا الجنوبية، يتم حرمان كوبا من وضع خطوط منتظمة باستراحات أسبوعية في مرافئنا، رغم الاهتمام الذي عبّرت عنه في هذا المجال أكثر من واحدة من شركات البواخر السياحية.

□ تعرض النظام التجاري لوزارة المواصلات لأضرار بقيمة 96 مليون دولار نتيجة منع البواخر التي لها تجارة مع كوبا من الرسو في المرافئ الأمريكية واستحالة استخدام الدولار في العمليات المالية وارتفاع كلفة شراء المعدات وغيرها من القيود والممنوعات التي يفرضها الحصار.

□ يتم منذ عام 2000 تنفيذ برنامج تجارة إلكترونية في مدينة سنتياغو دي كوبا، بدعم من الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (UIT). هدف هذا المشروع هو تمكين منتجي المنطقة الشرقية من البلاد من بيع منتجاتهم وخدماتهم عبر شبكة إنترنت، وخاصة لبلدان حوض الكاريبي. تعرض هذا المشروع للشلل بسبب عدم التمتع بتكنولوجيا الشهادات الرقمية (Digital Certificates)، إذ أن المزود بها هو شركات أمريكية، ممنوعة من تزويد كوبا بهذه التكنولوجيا.

□ كما أنه، ونظراً لعدم تمكنها من اقتناء تقنيات الكتابة بالشفرة التي لا غنى عنها في التجارة الإلكترونية، تجد كوبا نفسها مقيدة في المشاركة ببرامج تطورها الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. أحد الأمثلة الملموسة على هذه القيود يمكن العثور عليه في صفحة ويب: <http://channels.netscape.com/browsers/download/jsp>.

□ الصناعة السمكية الكوبية تعرضت أيضاً لخسائر هامة نتيجة الإجراءات المجحفة التي يفرضها الحصار. فقط خلال الفترة الممتدة بين شهر حزيران/يونيو 2002 ونيسان/أبريل 2003 تبلغ الخسائر التي تم إحصاؤها أكثر 3.67 مليون دولار. بهذا المبلغ كان يمكن شراء 5401 طن من السمك المخصص لاستهلاك المواطنين.

□ النشاط الكوبي في مجال التأمين والتأمين على شركات التأمين على العمليات يتعرقل نتيجة سوّد الرأسمال الأمريكي في السوق المالي، مما يتسبب في تأخر تنفيذ هذه العمليات وقيوداً على السوق وارتفاعاً كبيراً في كلفتها بفعل ما يسمى "الخطر كوبا". في الوقت الراهن 90% من سوق لويديز (Lloyds)، وهي أكبر وأهم شركة دولية للتأمين على شركات التأمين، تتركز في رأسمال لمجموعة شركات أمريكية، وعليه فإنه ليس بوسع "لويديز" أن تعمل في كوبا، الأمر الذي ينطوي على قيود أساسية على السوق المتوفر للبلاد، وبالتالي على أسعار غير قادرة على المنافسة.

في عملية التأمين على وكالات تأمين القروض للصادرات يظهر جلياً أيضاً الوضع أنف الذكر. التأمينات على الصادرات إلى كوبا هي أعلى من متوسط المستويات بنسبة 30%، نظراً لسيطرة شركات أمريكية على السوق. ولهذا فإن على كوبا أن تدفع ثمناً أعلى مقابل حمايتها.

□ بسبب الحصار، لا تستطيع كوبا أن تشتري بشكل مباشر من منتجي مواد التشحيم وإضافاتها، وهي مادة أولية أساسية لإنتاج مواد التشحيم النهائية. يؤدي ذلك إلى ارتفاع لكلفة الواردات. على سبيل المثال، في عام 2002 دفعت شركة "CUBAMETALES" 8.6 ملايين دولار إضافية، إذ أن التكاليف التي تم التوصل إليها مع مختلف التجار في القروض الممنوحة تراوحت في هامش يمتد من 6 إلى 11% زائد الـ "LIBOR" (نسبة القروض بين البنوك)، في حين أن التكاليف المالية في السوق الدولي هي في مستوى الـ "LIBOR" زائد 2% التقديري.

□ في عام 2004، ينبغي على جميع أعضاء نظام "SWIFT" ( Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication )، وهو نظام للاتصالات السلكية واللاسلكية المصرفية والمالية العالمية، أن يجروا تغييراً تكنولوجياً من أجل الشروع باستخدام نظام "SWIFTNet"، وهو عبارة عن البنية التحتية العالمية لخدمات المراسلة الآمنة لـ "SWIFT". يحتاج هذا الارتباط بشكل إلزامي لجهاز توفره "SWIFT" معروف باسم "M-CPE" ( Managed Customer Premises Equipment )، وهو جهاز شبكة يحتاجه كل زبون من أجل الوصول إلى "شبكة IP" الآمنة " (SPIN) من خلال خط مستأجر (على سبيل المثال، رويترز). يحتاج الأمر أيضاً، وعلى نحو إلزامي، لبرنامج سوفتوير معروف باسم "SWIFTNet Link (SNL)"، الذي يسمح بالوصول إلى خدمات "SWIFTNet" حول "SPIN".

يستلزم شراء الـ "SNL Developers Toolkit" أن تسمح سلطات الولايات المتحدة لـ "SWIFT" بأن تسلّم كوبا الطقم اللازم للسوفتوير الأمني، الذي قاموا هم بتطويره. يحدث هذا أيضاً في شراء البطاقات الذكية وأجهزة قراءتها، وهي تكنولوجيا لا توفرها إلا شركة أمريكية تدعى "Datakey Inc".

منذ أكثر من ستة أشهر والمصرف المركزي الكوبي بانتظار التصريح المذكور الذي، في حال رفضه، ينطوي اضطرار جميع مصارف البلاد للتخلي عن هذا النظام، وما يترتب على ذلك من كلفة. وهذا دون ذكر التكاليف التي تم دفعها من أجل تركيبه.

## استنتاجات

- إن تشديد سياسة الحصار والتصعيد المتزايد لاعتداءات الولايات المتحدة على الشعب الكوبي بما في ذلك تهديده بغزو عسكري- تثبت بشكل واضح رفض حكومة الرئيس جورج دبليو بوش احترام إرادة الأغلبية الساحقة من الأسرة الدولية، التي تم التعبير عنها في قرارات متتالية للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة.
- يظهر من جديد في استمرار وتعميق سياسة الحصار غير المشروعة ضد كوبا استخفاف الإدارة الجمهورية الحالية بالقانون الدولي وتعددية الأطراف.
- لم يسلم ولو جانب واحد فقط من جوانب النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للشعب الكوبي من العمل الهدّام والمثير للاضطراب الذي تفرضه مجموعة التحركات والإجراءات المدرجة في إطار سياسة الحصار الأمريكية. لقد أثبتت دراسات أولية بأن الحجم الكلي لخسائر كوبا الاقتصادية خلال العقود الأربعة الأخيرة التي سرى فيها مفعول الحصار ربما أصبح يتجاوز الاثنتين وسبعين ألف مليون دولار.
- إن تجاوز الحدود في تطبيق حصار حكومة الولايات المتحدة على كوبا، وهو تجاوز يأخذ صفة رسمية ومنتظمة عبر قانوني توريسيللي وهيلمز-بيررتون، بالإضافة لانتهاكه القانون الدولي، ألحق أضراراً جسيمة إضافية بالاقتصاد الوطني خلال السنوات العشر الأخيرة.
- إن عدم اعتراض الإدارة الأمريكية الحالية على عمليات بيع بعض المواد الغذائية لكوبا لا ينبغي تفسيره على أنه تخفيف من سياسة الحصار. على العكس من ذلك، فالعراقيل العديدة والقيود الشديدة التي تمت ممارستها تثبت عمق هذه السياسة غير المشروعة من العقوبات من جانب واحد وطابعها الشامل.
- لقد تم حرمان الشعبين الكوبي والأمريكي، ولدوافع فاسدة من أجل الهيمنة، من حقهما بالتبادل الثنائي ذي الفائدة المشتركة في المجالات الأكاديمية والعلمي والثقافي والسياحي والرياضي. والنظم الجديدة الصادرة في شهر آذار/مارس من هذا العام فيما يتعلق بهذا التبادل تفاقم من الحظر والقيود القائمة.
- يحضر كوبا حقها وواجبها بمواصلة الكشف عن الأضرار والانتهاكات التي تفرضها سياسة الحصار وما تزال على شعبها وعلى القانون الدولي. وفي ذات الوقت، تؤكد كوبا على قرارها الدفاع بقوة الحقيقة وأفكارها أولاً- عن تمتع شعبها الكامل بإقامة نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي بشكل سيّد. فلا التهديدات ولا الاعتداءات ستتمكن من ثني إرادة الشعب الكوبي في الدفاع عن عملية التحولات الثورية العميقة التي ساهمت بكل ما ساهمت به من كرامة من فوائده خلال السنوات الأربع وأربعين هذه.
- نظراً لكل ما سبق، تدعو كوبا الأسرة الدولية من جديد إلى التعبير الواضح عن تأييدها لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. على هذا النحو إنما هي تكون تدافع عن فكرة عالم أفضل، تسود فيه العدالة والحق لصالح الجميع بشكل متساوي.